

مداخلة الأستاذ الدكتور / دحماني علي

جامعة مولود معمري بتيزي وزو - الجزائر

تحت عنوان:

العنف الشبابي، ظاهرة متجددة في ظل الحركات الاجتماعية،

تستنى مؤخرًا الجزائر في حراكها الاجتماعي

ملخص :

تطرا على المجتمعات المعاصرة مستجدات وتحولات سريعة ومفاجئة أحيانا، يحتم على العلوم الاجتماعية عامة وعلم الاجتماع خاصة تناول قضايا هذه المجتمعات ومسايرتها بالدراسة والتحليل والوصف والتفسير، لغرض فهم التفاعلات المختلفة والمساهمة في إيجاد الحلول المناسبة، وبالتالي المشاركة بصورة فعالة ومباشرة في بناء سياسة المجتمع التنموية ورسم الحلول الملائمة والمناسبة، بعيدة عن الحلول الترفيعة الظرفية للمشاكل الواقعية.

إن هذا الظرف يستدعي من أي وقت مضى التزام العلوم الاجتماعية، وعلم الاجتماع معها بواجبها نحو المجتمع في قضاياها الحقيقية، وبالسرعة التي تفرضها الحركات والحراك الاجتماعي الذي تشهده الكثير من المجتمعات، والتحديات التي تفرضها العولمة والتطور التكنولوجي، والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الإقليمية والعالمية.

من بين المشاكل الجديدة التي تعرفها العديد من المجتمعات في مختلف أنحاء العالم، ظاهرة العنف بمختلف الاشكال خاصة العنف الشبابي منه، والذي أصبح اهتمام العام والخاص واهتمام مختلف الهيئات والمنظمات، الرسمية والمدنية، السياسية والادارية، المحلية والدولية الإقليمية والعالمية، الإعلامية والجامعية.

فظاهرة العنف الشبابي تعد من القضايا الحينية والمستعجلة للمجتمعات خاصة وأما تعرف منذ حوالي عشرين أو ثلاثة تطورات همة، لا سيما بعد ما يسمى بالربيع العربي أو أثناء حركة السترات الصفراء بفرنسا وغيرها من المجتمعات ، واصبحت تشكل خطرا على المجتمعات في استقرارها وتطورها، أصبح لزاما على البحث العلمي بمختلف تخصصاته تناوله بالدراسة والاستقصاء.

وعليه، نقترح عرض محاولتنا السوسيوولوجية في دراسة علمية ميدانية لتجربة جزائرية سابقة من حيث ظاهرة العنف الشبابي، بطرح مختلف ما توصلنا إليه من نتائج واجابات لتساؤلات كانت منطلقا لانشغالات حقيقية حول واقع الظاهرة في مرحلة معينة، اسبابها، وتداعياتها على الافراد والمجتمع والسياسة المحلية المنتهجة للمعالجة.

وبما أن ظاهرة العنف وبالمختص العنف الشبابي أصبحت علمية وعابرة للحدود، فإنها تتقاطع حتما مع ظواهر مشابهة لها في دول أخرى من جهة، ومن حيث الخصائص والمميزات من جهة أخرى، ومنه نعتبر أن العنف زاوية متجددة من زوايا حياة المجتمعات وقضاياها في ظل تطورات ومستجدات متسارعة.

خطة الدراسة :

مدخل

1 - السياق التاريخي للظاهرة العنف

2- السياق الاجتماعي للظاهرة العنف

أ - التناقضات الأسرية

ب - التناقضات المدرسية

ج - التناقضات الحضرية

3 - خصائص ظاهرة العنف

أ - العنف ظاهرة شبانية

ب- الظاهرة فعل أساسي للتجمع

ج - المدينة مجال طبيعي للعنف والجريمة

4 - العوامل المنتجة للعنف والإجرام

أ - العنف تموله الأسرة

ب - صعوبة الاندماج ومشكلة التأهيل

ج - فشل المشاريع التنموية وتعثر تحديث المجتمع

5 - تجدد الظاهرة في ظل الحركات الاجتماعية باستثناء الجزائر في حراكها الاجتماعي حاليا

النتائج

الخاتمة

المراجع

مدخل :

يعتبر العنف نوعا من أنواع الخروج عن قواعد السلوك التي يضعها المجتمع لأفراده حفاظا على قوامه ودوامه، ويعتبر موقفا من المواقف العدوانية التي عرفتها الحضارة البشرية بجميع أشكالها، إلى أن وصل العلماء إلى اعتباره من أكثر الأمراض الاجتماعية خطورة وانتشارا، لما ينجر عنه من اضطرابات اجتماعية ونتائج سلبية على الأشخاص والمجتمع.

من بين الاضطرابات الصعبة التي شهدتها مجتمعا في تاريخه المعاصر، العنف الشباني عبر حركة اجتماعية كانت بدايتها أحداث أكتوبر 1988، بحيث قامت هذه الفئة بحركة عنيفة في الأحياء الشعبية، بخروجها إلى الشوارع متحدية كل الأوضاع. بعد ذلك أخذ العنف أبعادا وتطورات، خاصة أثناء وبعد التجمعات في الملاعب، وفي كل مقابلة كرة القدم على شكل أعمال شغب وتخريب للممتلكات داخل وخارج الملاعب، يرافق هذه التصرفات تداول الشباب لغة خاصة بهم، تتمثل في شعارات تجمع بين الابتكار والإثارة والعدوان وبين السب والشتم والدم.

المتبع لظاهرة العنف الشباني، يتضح له أن الشباب منذ عقود لم يتخلى عن تصرفاته العنيفة سلوكيا، بل تطورت الأحداث عام بعد عام، تعقدت وانتشرت الظاهرة تقريبا عبر كل مناطق الوطن، أصبحت المواعيد الأسبوعية لكرة القدم مثلا بمثابة الهاجس المخيف ليس للرياضيين فحسب بل للمجتمع ككل، لأن هذه المناسبات وصلت فيها الأمور إلى ارتكاب اعتداءات وجرائم، تمثلت بعضها في القتل وفي جروح خطيرة خاصة أثناء المواجهات بين الأنصار المشككين أساسا من فئة الشباب، يتوعدون بعضهم البعض بالانتقام أحيانا كثيرة، غير مبالين بنتائج الفرق التي يناصروها.

عندما تصل الأمور إلى ارتكاب جريمة أو فعل قتل، فهذا لا يدل إلا على وجود أزمة تعيشها أكبر فئة في المجتمع وهي فئة الشباب. ومن هنا، نتساءل عن طبيعة الأزمة التي تغذي هذه الحركة الشبانية العنيفة التي أخذت أشكالا مثل الجريمة، ونتساءل عن العلاقة التي يقيمها الشباب ومجتمعهم بمختلف مؤسساته، الأسرية والتعليمية أساسا. ونتساءل عن أسباب اشتداد العنف وارتفاع حدته إلى درجة التعدي والإجرام، كما نتساءل عن أسباب انتشار هذه الظاهرة لتمس وتصيب سنة بعد سنة أعدادا متزايدة، والتي تعمل على الإستمرار والتحول دون الاختفاء.

1 - السياق التاريخي للظاهرة :

لفهم ظاهرة العنف وتطورها إلى درجة التعدي وارتكاب الجرائم، يجب التأكيد بأنها تعد امتدادا لجملة من الاضطرابات التي يتعرض لها المجتمع في تاريخه المعاصر، ولذلك نقول : "إن دراسة الحركات الاجتماعية لا يجب أن تنحصر في بعض النزاعات أو الأحداث التظاهرية " (TOURAINÉ A, 1984, p. 86)، بل يجب الرجوع إلى مسيرة المجتمع ككل، فهذه الاضطرابات كانت أبرزها الحركة الاجتماعية العمالية في المصانع الكبيرة خاصة قبل أحداث أكتوبر 1988.

والبحث في الحركة الاجتماعية في الجزائر، يعيدنا إلى تاريخ ظهور هذه الحركات المرتبطة بمرحلة إنشاء المصانع في مناطق عديدة من البلاد، بغرض تحقيق التنمية وتحديث المجتمع. لكن رغم ذلك عرفت نزاعات اجتماعية في ميادين العمل، من خلال حركة اجتماعية عمالية خاصة في المؤسسات الإنتاجية، تمثلت هذه النزاعات في الاضرابات والتوقفات عن العمل، كبح الإنتاج، التغييبات... إلى غير ذلك. هذه المرحلة عرفت رغم التطور الصناعي عوائق كثيرة تمثلت في صعوبة توفيق المصانع والمؤسسات العمومية بين مهامها العديدة، والتي كانت بالإضافة إلى مهمتها الاقتصادية تقوم بدور اجتماعي، بحيث تتكفل بالسكن، النقل، الصحة، التسليية، التغذية والنشاطات الرياضية والثقافية. مما أدى إلى تغيير السياسة الاقتصادية في حدود سنة 1980، بتبني نموذج جديد للتنمية يقر بمبدأ استقلالية تسيير المؤسسات الاقتصادية التي كان عليها التخلي عن وظيفتها الاجتماعية للقيام بمهمتها التي أنشئت أصلا من أجلها، وهي المهمة الإنتاجية.

أصبحت هكذا المطالب الاجتماعية غير مسموحة قانونا في المصنع، وأضحت المبررات إضافة إلى الأزمة الاقتصادية هي الاهتمام أكثر بالإنتاج. وبدأ تطبيق عدة إجراءات كالتوقف عن تدعيم بعض المواد الأساسية، وأصبح العمال يجتجون أقل في أماكن العمل، لتتحول التصورات نحو أماكن أخرى، يتصارع العمال خارج المصنع لحل مشاكلهم خاصة الاجتماعية (CHIKHI S, 1989, p. 200). وعليه، نؤكد تسجيل منذ بداية الثمانينات ظهور حركة للثانويين

وللمواطنين في العديد من المدن مجموعة من اضطرابات لتشمل هذه الأحداث بذلك فئات أخرى غير الفئة الشغيلة المتواجدة في المصانع والمؤسسات (Le Comité de Coordination Interuniversitaire, 1988, p. 3).

فبتحول الحركة الاجتماعية من المصنع إلى الحضر والشوارع يتغير الفاعلون الاجتماعيون، لتشمل فئات أخرى أهمها فئة الشباب، الفاعل لأحداث أكتوبر 1988، بحيث أقدمت على أعمال عنف منطلقاً من الأحياء الشعبية الأكثر اكتظاظاً بالسكان خاصة في الجزائر العاصمة، لتخلف جرحى وسقوط عدد من القتلى في مواجهات مع قوات الأمن، ليكتشف الجميع عن أزمة كانت فيما سبق تمس الطبقة العمالية، أصبحت تعني شيئاً فشيئاً كل الفئات خاصة فئة الشباب.

لكن قبل هذه الأحداث شهدت الملاعب خاصة في الموسم الكروي 1987-1988 وأثناء مقابلات كرة القدم أعمال عنف وصلت إلى درجة أنها شغلت كل المعنيين بالأمر من حكام، رياضيين، مدربين، مسؤولين وحتى الصحفيين، الأمر الذي دفع خاصة وزارة الشباب والرياضة إلى اتخاذ عدة إجراءات خاصة بالملاعب وتسييرها. بغض النظر عن طبيعتها، فإنها لم تقلل من حدة العنف وانتشاره حتى آخر مقابلة هذا الموسم الرياضي، لتمتد إلى موسم 1988-1989 بأكثر حدة وتوتر.

كان العنف يفسر في هذه المرحلة من منطلقات ذاتية ونفسية، وتارة أخرى ترجع الأسباب إلى التحكيم أو إلى ضعف مستوى اللعب وعدم صلاحيات الملاعب وعدم توفرها على المرافق الضرورية لاستقبال الجمهور الرياضي، لكن بعد ذلك جمعت الآراء بعد ذلك على أنها ظاهرة اجتماعية دافعها الرئيسي اجتماعي واقتصادي لا رياضي.

بعد دستور 1989، شهدت سنة 1991 حركة شبيهة بتلك التي حدثت سنة 1988، وأدت بالبلاد إلى دوامة من الأحداث بدخول الجزائر أزمة سياسية وجو من العنف والإرهاب، وحرق منشآت اقتصادية، المدارس، فضلاً عن الآلاف من الضحايا من مختلف الشرائح والأعمار، والشيء المؤكد هو أن ظاهرة العنف الشبابي في الملاعب لم تغب ولو لموسم واحد منذ تلك الفترة، بل عمت وانتشرت لتجلب إليها حشوداً وأعداداً كبيرة موسم بعد موسم، حتى ولو اختفت أحياناً تظهر من حيث لا ينتظر الجميع وبحدة وتصاعد أكثر. ومهما اختلفت الروايات التي يعالج منها الموضوع، فإن الهدف يتمثل في محاولة اكتشاف ظروف عدم التوازن التي تؤدي في أغلب الحالات إلى ظهور الحركات الاجتماعية، لأنه غالباً ما تكون مشاركة الأشخاص فيها غير ناتجة عن اختيار، وإنما يندفعون فيها بسبب تجاربهم التي تثير شعورهم معلنين سخطهم وعدم رضاهم.

2 - السياق الاجتماعي للظاهرة :

إن تطور ظاهرة العنف التي ينتجها الشباب لا تستطيع أن تخرج عن السياق الاجتماعي والاقتصادي الذي ينمو فيه هؤلاء، فهي وليدة البيئة الاجتماعية التي تعمل على صقل شخصية كل واحد منهم. والبيئة الاجتماعية عبارة عن الجماعات والنظم الاجتماعية التي تحكم سلوك هذه الجماعات، والمقصود بالنظام الاجتماعي، القيم والمقاييس التي تحكم وتنظم ناحية أساسية من نواحي الحياة الإنسانية كالنظام الأسري أو المدرسي أو الاقتصادي والثقافي.

وبما أن الفرد يشبع حاجاته من خلال هذه الأنظمة ويكتسب بواسطتها مهاراته وخبراته، فهو لا يستطيع أن يجا إلا في هذه الجماعات. ومن ثم، فإن تأثر نموه وشخصيته بما أمر حتمي لا مفر منه من خلال الأفراد الذين يتفاعل معهم داخل هذه الجماعات وبالمجتمع القائم الذي يتحرك في إطاره، وبالثقافة التي تهيم على أسرته ومدرسته ووطنه، وتبدو آثار هذا التفاعل في سلوكه واستجاباته ونشاطه العقلي والانفعالي.

فكما يولد الطفل في الأسرة جماعته الأولية يولد في المجتمع وهي الجماعة الثانوية، والمدرسة حلقة متوسطة بين مرحلة يقضيها الطفل في المنزل وبين مرحلة اكتمال نموه، أي ثلاث حلقات، وهي المنزل، المدرسة والمجتمع. لذا، يجب أن يكون هناك تدرج في الانتقال بين هذه البيئات الثلاث لكي يتحقق التدرج في النمو العقلي والاجتماعي بكل سهولة، وتتحقق حاجات كل مرحلة ولا تحمل الميولات واستعدادات كل مرحلة.

لكن عندما تصاب إحدى هذه الحلقات أو كلها بتناقضات وتجتازها مشاكل، تجعلها لا تؤدي مهامها على أحسن وجه، وهو ما سنحاول كشفه ومعرفة أهم التناقضات التي عرفتتها هذه الأنظمة الطبيعية التي تمر بها كل شخصية وتنمو في أحضانها، وذلك بطبيعة الحال في المجتمع الجزائري وبصورة شاملة، هذه الظروف السيئة المعبر عنها بالتناقضات تساهم في العنف وتؤهل للتعدّي والإجرام. لذلك يقول الهادي الهواري، أن التناقضات الاجتماعية تبين لنا جليا ظروف

مجتمعات العالم الثالث وشعورها بالحرمان وخيبة الأمل. فأغلبية السكان تشعر بأنها مبعدة عن التحديث ومهمشة، وهذا ما يؤدي إلى الانفجارات الاجتماعية التي تسير الحياة السياسية (ADDI L., 1990, p. 135. 136. 137).

أ - التناقضات الأسرية :

الأسرة هي البيئة الأولى التي يتعلم فيها الطفل أنماط الحياة، تعمل على تحقيق التوافق النفسي بين دوافع الطفل ومطالب بيئته للتكيف معها على مواجهة المشاكل اليومية. بهذا تصبح الأسرة من أهم عوامل التنشئة الاجتماعية للطفل، بحيث تشرف على نموه الاجتماعي وتكوين شخصيته وتوجيه سلوكه باعتبارها الممثلة الأولى للثقافة وأقوى الجماعات تأثيراً في سلوك الفرد، فهي العامل الأول في صياغة سلوك الطفل بصيغة اجتماعية.

المجال الجغرافي لإجراء عملية التنشئة الاجتماعية، مبدئياً هو ذلك المكان الذي تتكون فيه الأسرة والمتمثل في البيت والظروف السائدة فيه. فظروف البيت لها أثراً كبيرة على سلوكياتهم وشخصياتهم، وللعلاقات الأسرية في هذا الظرف المكاني أثرها في عملية التنشئة الاجتماعية خاصة العلاقة بين الوالدين، لأن السعادة الزوجية تؤدي إلى تماسك الأسرة والعلاقات السوية بين الوالدين تؤدي إلى إشباع حاجة الطفل من الأمن النفسي والتوافق الاجتماعي، والتعاسة الزوجية تؤدي إلى تفكك الأسرة، والخلافات بين الوالدين تخلق جواً من التوتر يؤدي إلى أنماط السلوك المضطرب لدى الطفل. فالأسرة السعيدة تؤدي إلى سعادة الطفل، والأسرة المضطربة تعتبر انطلاقة للانحرافات السلوكية والاضطرابات النفسية والاجتماعية له.

إضافة إلى هذا الجانب، فالأسرة خاصة المنتمية للطبقة الفقيرة مطالبة أكثر بالمقاومة والسعي من أجل الاكتفاء المادي، خاصة أن تربية الأطفال تحتكر أكبر الموارد. أسر كثيرة تجد نفسها غير قادرة على توفير حاجياتها الغذائية والصحية والمدرسية للأبناء، لهذا أصبحت لا تتحكم في اختيارات الشباب الفردية، ولا تستطيع رفض استقلالية قراراتهم بالتدخلات في سلوكياتهم وتصرفاتهم واتجاهاتهم في الحياة وهو واقع العديد من الأسر والعائلات الجزائرية عبر المراحل الأخيرة من تطور المجتمع.

لاشك أن الأولياء يختلفون اختلافاً كبيراً في كيفية معاملة أطفالهم منذ الولادة وحسب مختلف مراحل العمر، ويعود ذلك إلى عدة عوامل يمكن حصرها فيما يلي: المستوى التعليمي، المستوى الاقتصادي، المكانة الاجتماعية، عدد الأطفال في البيت الواحد، نوع التربية التي تلقاها نفس الأولياء، جنس الطفل، نوع السكن، المحيط المادي والاجتماعي بصفة عامة. هذه العوامل كلها تحدد إلى حد كبير نوع السلوك الذي يمكن أن يتبعه الأولياء في عملية تأديب الأطفال.

أسلوب التأديب إذن، يختلف حسب اختلاف الوالدين في الميادين التي ذكرت خاصة المستوى التعليمي والثقافي، ومن جراء القسوة والعنف في التأديب تنجر أضراراً نفسية وجسدية وانعكاسات سلبية مختلفة، وهذا الوضع يعتبر من بين أهم المشاكل التي تتخبط فيها الأسرة الجزائرية من حيث المعاملة وأسلوب التأديب السائد والممارس.

"إننا نلاحظ فروقاً كثيرة وكبيرة في طرق معاملة الأولياء لأطفالهم (...). حيث نجد الأب قاسياً في معاملته مع الأطفال ولكن الأم رحيمة وحنونة، والملاحظ أن الأب في الأسرة والعائلة الجزائرية هو الذي يؤدي الدور الكبير في عملية التأديب وخاصة عندما يتطلب الأمر إيقاع العقاب بالطفل وخاصة الذكور، فالأب عادة هو أداة للعقاب ووسيلة للتخويف التي تستعملها الأم مع الأطفال" (سعد جلال، 1984، ص 56).

في مثل هذه الظروف ينشأ الطفل وفي نفسه أثر الأذى الجسمي الذي يمارسه كثير من الأولياء خاصة الآباء عليهم، يترك رواسب نفسية تتعلق باتجاهه خاصة نحو والده، والتعميم لا يكون على جميع الأولياء لكن هذه الصور السلوكية منتشرة في مجتمعنا، والمؤكد هو أن أغلبهم يضربون أبناءهم، ولو كان متفاوتاً من حيث الشدة والتكرار، كما تختلف المواقع التي يضرب عليها الأطفال وتباين الأدوات المستعملة في ذلك.

أما التربية الجنسية فتكاد تكون معدومة في الأسر الجزائرية رغم الأسئلة المتكررة التي يطرحها الأطفال لأولياءهم، تبقى دون إجابات في معظم الحالات، أو اكتفاء الآباء ببعض الإجابات البسيطة في هذا المجال، أو إعطاء إجابات خاطئة في بعض الحالات. إن لإهمال هذه التربية عواقب خطيرة تتمثل في نشوء اضطرابات صحية وسلوكية عند الأطفال والمراهقين، ومن بين هذه المشاكل انتشار عادات سلوكية سيئة عند الذكور والإناث، مثل العادة السرية خاصة في مرحلة المراهقة.

الطفل منذ ولادته تتكفل به الأسرة لتلبي احتياجاته الفطرية الأولية، المتمثلة أساسا في الاحتياجات الغذائية الكافية والمتكاملة، وتوفير الشروط الصحية له، إلى جانب الراحة والنوم بالقدر الكاف. ولا يتوقف دور الأسرة عند هذا الحد، بل يتوسع ليشمل مهمة تأهيل الطفل باكتسابه الحكم الاجتماعي، والتوجيه الذاتي الذي يحتاجه ليتحول من طفل ناشئ إلى راشد مسؤول في أسرته ومجتمعه.

إذا كانت هذه المطالب الملقاة على عاتق الأسرة ضرورية لنمو الطفل، فإن توفير العائلة الجزائرية لها شيء محدود، لأن الأمر يتعلق بالإمكانيات. فإذا كانت نسبة هامة من الأطفال تعيش في وسط عائلي يسمح لها بالنمو السليم وتطوير شخصيتها تطويرا ملتزما لما يتوفر لها من إمكانيات مادية ومعنوية، فإن نسبة أخرى لا تقل أهمية من أطفالنا تجد حظوظها في نيل الشروط الحياتية الضرورية قليلة، خاصة في بعض الأسر التي تتكاثر فيها المشاكل خاصة تلك التي يصيها الطلاق.

فالطفل الجزائري ينمو بصفة عامة في وسط عائلي له صلة مباشرة مع مخلفات وانعكاسات مجتمع يتميز بتشابك انشغالاته وكثرة نقائصه من ضيق المسكن وحرمان هؤلاء من أبسط وأهم حقوقهم في التمتع بإطار حياتي ملائم لتنمية بناياتهم الجسمية والعقلية، مما يحول دون الرعاية الجيدة ويسد أمامهم باب الراحة والأمان ويفتح لهم باب التشرد والجنوح.

إن ضغوط المساحة الحيوية والمصاعب الصحية والغذائية، وتصبح سببا في خروج الطفل إلى الشارع بكل ما يحمله من أعباء التربية العكسية، خاصة إذا سجلنا ذلك النقص الكبير في وسائل الترفيه واللعب من حدائق ومساحات يمضي فيها أوقات فراغه ويقاسم اللعب فيها مع أترابه، باعتبار أن الجدول اليومي للطفل لا يقتصر على الغذاء والنمو فقط، بل يتجاوز ذلك ليشمل مجال اللعب بكل سحره وعذوبته.

إنها صورة حياة الطفولة والشباب في الأسرة الجزائرية، وقد تزيد حدتها وحساسيتها خاصة بعد التطور الكبير لليد العاملة النسوية، الذي يطرح مشكل التكفل بالأطفال وقت العمل بشكل كبير، مما يستدعي اهتمام خاص بتوفير مؤسسات من دور الحضانه ورياض الأطفال إلى الحدائق وأقسام التعليم التحضيري، نظرا لما لها من أهمية لخدمة الأم وضمنا لاستقرارها وراحتها، حتى تستطيع أن تؤدي عملها على أكمل وجه وتتمكن من رفع حصة مساهمتها في التنمية الوطنية.

والخلاصة الممكنة لكل ذلك هي ما أكده فاروق بن عطية بقوله أن سوء تكييف العائلة وعدم اندماجها في التحضر السريع، يسمحان بخلق استقلالية وحرية كبيرة لأفرادها بسبب ارتخاء، تصدع الروابط بداخلها، الشيء الذي يؤدي إلى كذف المراهقين إلى الشارع في أوقات انتشرت فيها أزمة السكنات، والتروح الريفي والبطالة، وانتشار البيوت القصدية والتمدرس الغير كافي. كلها ضاعفت تكاثر عدد الأطفال دون عائلات ودون مأوى (BENATIA F., 1983, p. 55).

ب _ التناقضات المدرسية :

المنظومة التربوية في الجزائر عرفت مراحل تطور عديدة، تحصلت على إمكانيات مادية وبشرية جد هامة، ظلت يزحفها وثقلها هاجسا طالما وجد صداه العميق عبر مختلف المؤتمرات والندوات. كما عرف موضوع المنظومة التربوية مناقشات مختلفة وتناقضات حادة. لكن رغم هذا وذاك يبقى هذا الملف دائما محل عناية واهتمام، لأن التربية بمفهومها الواسع هي العنصر الأساسي في تكوين الفرد، وأن رقي الشعوب يقاس بنوعية تربيتها ومدى ملائمة نظمها وقيمها الأصلية وتطلعاتها المعاصرة.

تم اعتماد منذ سنة 1962 إصلاحات هامة، لكنها لم تخضع منذ البداية لقواعد منطقية مدروسة مسبقا، كانت تخضع لضغوطات ظرفية، إذ دعت الضرورة مثلا إلى توظيف متعاونين لم يسبق لهم التدريس. كما عرفت المدرسة الجزائرية تراكمات يتمثل أهمها في أنها سارت بتشريعات وتنظيمات مدرسية مورثة عن عهد الاستعمار، وضعت لأنماط مصنفة من المدارس ولطائفة معينة، إضافة إلى قلة الموظفين والمسيرين خاصة في المدارس الابتدائية.

ومن بين التناقضات أيضا نظام الحواجز بين المراحل والإبقاء على نظام التصنيفات، رغم أن المبدأ المقرر منذ السنوات الأولى من الاستقلال هو تعميم التعليم وديمقراطيته، إنتحقت بالمدارس أكبر النسب، بلغت في بعض المناطق 100%. لكن الذي حدث فيما بعد يتناقض تماما مع هذا المبدأ بل يحطمه من أساسه، لأنه في آخر المرحلة الابتدائية وتحت غطاء امتحان السنة السادسة يغادر المدرسة حوالي 50% محتضنهم الشوارع. وفي المرحلة المتوسطة ينتقل 50% إلى المرحلة الثانوية أي 25% من المجموع، وتأتي البكالوريا لتقضي على نسبة أخرى لترحب بالكثير منهم عصابات الإجرام وجماعات الانحراف.

أما الكتاب المدرسي فقد ظل متجاهل الأهمية لفترة طويلة، فقد غلب عليه الطابع التجاري، والمعبر في كثير من الأحيان عن واقع اجتماعي آخر غير واقعنا وتجربتنا، مما جعل استيعابه صعبا ولم تستمد مواضيعه من واقعنا الثقافي والتاريخي. والملاحظ أيضا، غياب أولياء التلاميذ وعدم إشراكهم في الحوار والحياة البيداغوجية، بحيث لا يتم استدعاءهم إلا لقضايا الانضباط وغياب أبنائهم عن الأقسام، أو لسحب نتائج الامتحانات أو لشرح وتطبيق برنامج أو إصلاح معين.

المدرسة الأساسية إصلاح آخر في المنظومة التربوية بعد صدور مرسوم 16 افريل 1976 والوثيقة الأساسية لسنة 1974، مبدؤها الأساسي هو ضمان 9 سنوات لكل طفل والذي حاول أن يحطم بذلك الحواجز التي تحول دون متابعة الطفل للتعليم المتوسط، وتخصص دروسا استدرائية بعد الدروس الرسمية وتعليم اللغات الأجنبية إضافة للفرنسية.

البرنامج المخصص لهذه الفترة ذات حجم كبير مقارنة بإمكانات للتلاميذ الفكرية والمادية. كما أن بعض النصوص حتى العربية الكلاسيكية فائدتها ضئيلة في تكوين التلاميذ. إن تعليم الكثير من المواد يشكل ضعفا خاصة من الناحية الأدبية والتاريخية، لأن الفكرة المبنية حول الشخصية الجزائرية والتطور التاريخي للأمة الجزائرية غائبة بشكل واضح.

إن قضية البرامج المطبقة على مستوى مختلف مؤسساتنا التربوية والتكوينية، تعتبر حجرة زاوية لأي إصلاح من شأنه أن يرفع مستوى التحصيل العلمي والمعرفي، وبالتالي إعطاء المنظومة درجتها من المردودية، ويستدعي ذلك الوقوف طويلا أمام نوعية هذه الوجبة الفكرية التي ساهم جميع هذه المؤسسات في تلقينها لأجيالنا. ولكن لم تستجب هذه البرامج المعطاة والمطبقة لمستوى تطلعاتنا، وبالتالي لم ترتقي إلى مستوى ذوق العصر وجماليته ولم تستجب للشروط والمقاييس المتعارف عليها دوليا.

أما من ناحية التوجيه، فإن أحسن التلاميذ من ناحية المعدل يتم توجيهه نحو الشعب العلمية، أما الآخرون فيتم توجيههم نحو الشعب الأدبية. لهذا السبب نجد أن أغلب التلاميذ يرغبون الالتحاق بالشعب العلمية، وهذا لا يعود ببساطة إلى رغبة أو اختيار شخصي، وإنما توجيه له جذوره الاجتماعية ولعوامل خارجية متعلقة بالمحيط وتحدهه النظرة الاجتماعية.

ولو أن هناك بعض الاستثناءات، فإن معظم البرامج المقررة والمسطرة لجميع الفروع والشعب كانت سببا في تدني مستوى التحصيل لدى مختلف التلاميذ، وأصبحت تشكل لديهم نفورا نفسيا داخليا جعل هؤلاء لا يكتثرون للأمر، لأن هذه البرامج لا تلي احتياجات الأجيال المتطلعة إلى كل ما هو جديد.

في المقابل، فإن كثافة البرامج وتعدد المواد والارتجال في تقرير مواد لم يتم بالإعداد الجيد، مما جعل معظم الكتب التي تمت على هذا المنوال تشكو متاعب سواء كانت ضمنية أو منهجية، لأنها بعيدة عن الواقع الجزائري وعن أهداف مخططات التنمية، بحكم أننا نكون رجل الغد بمقاييس فرضتها متطلبات العصر. ولكن هذه الحقيقة أهملت في مختلف المخططات ونسينا أن الشباب المتعلم هو محور التطور والتقدم، وهذا ما انعكس على طبيعة التكوين ومردوديته، إذ لم يراعي التجديد المستمر ولا الانطلاقة السريعة بحيث لم يتعدى كونه عمليات مبرمجة، أما الهدف فلم يدرج في جدول الأعمال لأن الأهداف هي التي تحدد الوسيلة والكيفية التي نصل بها إلى تحقيق الغاية التي نطمح إليها (حميش سليمان، أفريل 1989، ص 19).

إن تدني وضعف المستوى التعليمي جعلت المنظومة التربوية لا تؤدي بأحسن صورة رسالتها العلمية والمعرفية والثقافية، ولا تساهم بكفاية في نشر وتثبيت القيم والمفاهيم الإيديولوجية والعقائدية في عصر التحديات، رغم ما فتئت بلادنا منذ الاستقلال توليه لهذا الميدان الحيوي والضروري لبلوغ تنمية متكاملة، هي إذن أهم العوامل التي يجب مواجهتها في ظل المتطلبات المتزايدة والمعقدة للمرحلة الراهنة، إضافة إلى :

- ضعف إمكانيات وهياكل الاستقبال ووسائل التعليم والتكوين أمام الأعداد الهائلة والضخمة من التلاميذ المقبلين على التعليم والتكوين سنويا لا سيما في الأطوار الأساسية في بعض المناطق.

- نقص التوجيه الذي يراعي إمكانيات ومواهب ورغبة التلاميذ وقلة المخابر لإجراء التجارب والتطبيقات.

- ضعف مستوى المعلمين ونقص التأطير إضافة إلى الظروف الاجتماعية التي تعوقهم عن القيام بتكوين تربوي صحيح.

- حشو برامج التعليم بمواد كثيرة تسد أوقات فراغ التلاميذ الضرورية للراحة والمراجعة.

- القلق النفسي للمعلم والتلميذ على حد سواء من جراء الفراغ الثقافي وانعدام التسلية عموماً.

هي من بين العوامل المسببة في تدني مستوى التعليم، وقد تكون كذلك أهم الأسباب التي تساهم في تفتشي ظاهرة التسرب المدرسي خاصة في مراحل التعليم الأولى، بحيث تعد سنتي الثالثة من التعليم المتوسط والثالثة من التعليم الثانوي منعرجين حاسمين بالنسبة للتلاميذ في تقرير مصيرهم وتحقيق آمالهم، بحيث تتأزم نفسياتهم فيشعرون بالحيرة والقلق ويبدأ التفكير في سبيل إنقاذ أنفسهم أو إيجاد مخرج لمسار مستقبلهم.

إنها العراقيل التي تقف أمام المدرسة عند قيامها بمهامها التي تستدعي العصرية وتنظيم الإمكانيات وتوفير الوسائل الضرورية والحديثة، وهو يعني إلزامية بذل المزيد من الجهد على أكثر من صعيد لتوفير الشروط الموضوعية للدراسة، خاصة جمعيات أولياء التلاميذ التي يجب أن تكون مكاناً للتفكير في مستقبل الأبناء والتفكير في طرق تطوير المنظومة التربوية.

من الضروري عند التطرق إلى ملفات المنظومة التربوية الحديث عن نظام التعليم التحضيري الذي يعرف لدينا نقصاً في عدد روض الأطفال ودور الحضنة. فالفترة ما قبل المدرسة في حياة الطفل أساسية كونها بداية لسلسلة من التغيرات، وأكثر مراحل النمو أهمية فيما يليها من المراحل. فالسنوات الأولى حاسمة في تشكيل الملامح الأساسية لشخصية الطفل، تظهر خلال هذه الفترة أهم القدرات والمؤهلات، وترسم الخطوط الكبرى لما سيكون عليه مستقبلاً، فهي تشكل مرحلة جوهرية تبنى عليها مراحل النمو الحسية والحركية والعقلية واللغوية السليمة. لها أثراً إيجابية سواء في سنوات التعليم المختلفة أو في مواجهة شؤون الحياة فيما بعد.

ج - التناقضات الحضرية :

عرف مسار التعمير في أغلب البلدان خاصة المغاربية وتيرة كبيرة، وصلت الأوضاع فيها إلى تضخم حجم التجمعات العمرانية التي تجلب وحدها جزءاً هاماً من السكان. إنها ظاهرة حضارية تشكل حدثاً اجتماعياً رئيسياً في السنوات الأخيرة. فضلاً عن الانعكاسات الآتية لها من حيث نتائجها على ظروف سير النشاطات الاجتماعية، تشكل تحولاً هاماً بالنظر إلى النمط الشامل لسير المجتمع، بالأخص الممارسات الاجتماعية والقيم وأنماط التمثيل على المستويات الفردية والجماعية.

فالنمو العمراني صاحبه تغير ثقافي سريع، وارتفاع نسبة المهاجرين من الريف إلى المدن واختلاف الثقافات الفرعية، بتناقضها مع الثقافة الكلية في وجود كثيرة، وإنشاء العلاقات العابرة التي لا تشعر الأفراد بالطمأنينة وسيادة المعايير الخلقية المتضاربة. كلها تؤدي إلى وجود حالة من الفوضى التي تسمى باللامعيارية. فكثرة انتشار الجرائم في العصر الحديث تعتبر ظاهرة لازمت المدن وما صاحب ذلك من انحلال وتغير الأوضاع التقليدية التي كانت تعمل على ضبط سلوك الأفراد.

ومما لا جدال فيه أن نسبة ارتكاب الجرائم في المدن أعلى بكثير منها في الأرياف والقرى، كما أن الجرائم أكثر تنوعاً في الحضر منها في الريف. أما عن مناطق العنف في المدن والتي يرتفع فيها معدل الجناح ارتفاعاً ملموساً مقارنة بالضواحي تقع في الوسط خاصة، وتأخذ في الانخفاض مع الابتعاد من مركز المدينة إلى ضواحيها القريبة وهذا من وجهة نظر عمرانية فقط، لأن الوسط منطقة تحول، تعرف عادة تطور الصناعة وغزو التجارة وما يرتبط بها من نشاط سكاني.

فسرعة الحركة الاجتماعية في المدن سمحت لشباب الطبقات الأكثر فقراً بالتطلع إلى حد ما إلى تجسيد طموحاتهم عن طريق الجرحمة، مستغلين المدينة كميدان للتحرك، خاصة الكبيرة منها والتي يسودها الغموض والتزاحم الكبيرين، إنه الميدان المفضل للمهمشين والمبعدين. كما أن الوعي الذي يكتسبونه من خلال هذه الحركة الكبيرة، يهيئهم للمساس بالغير ويمتلكاتهم (BENATIA F, 1983, p. 57).

إن الازدهار الاقتصادي للمدن، مسؤول أيضاً عن جذب العمال من الأرياف، إذ يتقاطرون على المدينة وعلى المراكز الصناعية سعياً وراء مناصب العمل، ولكنهم في الوقت نفسه، يجابهون مشكلات كثيرة تكمن في حياة المدينة المعقدة، فالمهاجر الذي يعود حياة الحضر سرعان ما يغدو فريسة للقلق الذي يثيره الإحساس بالعزلة وعدم الأمن، اللذين يميزان النمط المعقد لحياة المدينة. وعلاوة على ذلك، فإن خاصية انعدام تمييز الأشخاص بذواتهم التي تميز الحياة في المدينة الكبيرة، تشجع على الانغماس في الجماعات المختلفة حتى منها الجماعات العنيفة (سامية حسن ساعاتي، 1983، ص 119-120).

عرفت المدن في الجزائر خاصة الكبرى منها كالعاصمة منذ الإستقلال حركة كبيرة نحوها بحثا عن العمل أو السكن، وهربا من الفقر وسوء المعيشة في القرى والمدن، والذي شجع على ذلك خاصة في آخر العشري الأولى للاستقلال سياسة التشغيل وحركة التصنيع خاصة في المناطق الساحلية، لكن تظهر أول الأحياء القصدية في الستينات والسبعينات خاصة حول بعض المناطق الصناعية التي استغلت اليد العاملة الزاحفة من الأرياف باحثين عن عائد يضمن لها العيش.

وما من أحد يجهل أن الجزائري سعى منذ الاستقلال للظهور بوجه جديد، وابتغاء نمط جديد من الحياة الاجتماعية. والحال أن عدد السكان في ازدياد مطرد وحاجياتهم في تضخم وفي ارتفاع كبير طابعها بيولوجي واقتصادي. ولاشك أن المسكن في هذا الصدد يضطلع بدور المنظم والمقنن. فهو يسمح للفرد بأن يحصل على تغذية لائقة وحماية تحصنه من التلوث، وإمكانيات تشجعه على ممارسة نشاطه الاقتصادي اليومي، والحاصل أنه عبارة عن مجموعة من الثوابت التي توفر الاستقرار.

يبقى مشكل السكن من أهم انشغالات الإنسان الجزائري منذ فجر الاستقلال ولم يحدث أن احتل موضوع من المواضيع صدارة الأحداث، والدليل كاف للاستماع إلى الناس وشكاويهم، والعوامل التي تفسر هذه الأزمة كثيرة، منها الانفجار الديمغرافي سابقا، نقص إمكانيات الإنجاز وندرة مواد البناء وغلائها في أغلب الأحيان، ونسجل كذلك التأخر في تطبيق برامج الإنجاز رغم ما تحققه من مناصب لتشغيل العاطلين.

ومهما يقال في هذه القضية الشائكة، وعن أساليب التوزيع، في الواقع ليست سوى الجزء الظاهر لهرم المشاكل، فهناك الانفجار السكاني من حيث احتلال المجال الحضري أو العمراني الذي يفوق طاقة الانفجار، وتفتت الخلية العائلية والتراث العقاري الموجود. كل هذه الأسباب والعوامل تجعل من مشكل السكن الشرط الأول والضروري لراحة الأسرة.

لأسباب خاصة لم يحضى السكن بالاهتمامات اللازمة، فقد كانت الأولويات تحمل أسماء أخرى، ولم ينجز من السكن إلا القليل مقارنة بالاحتياجات الحقيقية. لقد حضني بالقسوة الأوفر في كل النصوص تقريبا والتي جعلته حقا لكل مواطن، لكن أصبحت أزمة السكن مع مرور السنين مشكلة مزمنة، ومن الصعب حلها نهائيا وبسرعة طالما أن العجز هام جدا أو حتى الإبقاء على مستواها الحالي.

إن توفير السكن يشكل عاملا أساسيا في تحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي للمواطن، والمسكن ليس مجرد مأوى وإنما هو موطن حياة، ولذا فلا بد أن يكون في تصميمه ومساحته ومرافقه منسجما مع هذا المفهوم ليعطي الحياة نوعا من الراحة ويستجيب للعادات والتقاليد الاجتماعية في بلادنا.

أمر آخر لا بد من ذكر انعكاساته وهو استمرار الهجرة الريفية إلى المدن وزيادة عدد السكان فيها بشكل كبير. ومن الطبيعي أن هذه الظاهرة تؤدي إلى نقص اليد العاملة الزراعية، فهي مرتبطة بالجفاف وبسبب البطالة المقنعة في الأرياف، يؤدي إلى وجود يد عاملة فائضة تبحث عن فرص للعمل في المدن، في الوقت الذي تعجز فيه القطاعات الاقتصادية والإدارية على تلبية طلبات العمل الجديدة المرتفعة باستمرار.

وتبقى الضحية الأولى للبطالة هم الشباب، والضحية الثانية هم أرباب العائلات. وتعود أسباب زيادة عدد البطالين كذلك إلى نقص الاستثمارات خاصة القدرة على امتصاص نسبة معينة من الشباب البطال، وكذا فشل سياسة تشجيع الاستثمار خاصة في القطاع الخاص. والأمر لا يتوقف عند هذا الحد بحيث تعاني نسبة كبيرة من خريجي الجامعات والمعاهد شبح البطالة، والدليل هو العدد الكبير من هؤلاء المنخرطين في جمعيات التشغيل، ولجوء عدد كبير منهم إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة.

أسباب عديدة تتداخل انطلاقا من المنظومة التربوية تجعل الشباب الساقط من الدراسة يتواجدون بكثرة وينتشرون في الشوارع والمدن. وأمام كل هذه العراقيل يصعب كذلك إيجاد منفذ للتسلي والتثقيف، لقلة النشاط الثقافي والترفيهي بغض النظر على تنظيم بعض الحفلات في مناسبات وطنية أو في الأعياد، فننظيمها عادة ما يكون بشكل غير واضح ومفاجئ.

لعل أكبر الظواهر المنتشرة وأخطرها في المدن الجزائرية خاصة الكبيرة، ظاهرة المخدرات، فقد شاع التعاطي والإدمان عليها والاعتقاد عليها بأنواعها المتعددة وهو ما يخلف عند المدمنين إحساسا بالتبعية للمخدر، ولذلك لا يتمتع الكثير من المدمنين أحيانا عن ارتكاب سرقات وجرائم، في سبيل ما يؤمن لهم من مال للحصول على المخدر بأي ثمن ووسيلة.

3 - خصائص ظاهرة العنف :

منذ سنوات تطلعتنا الصحف الوطنية تقريبا كل أسبوع بداية من كل موسم رياضي عن أعمال عنف عقب مباريات كرة القدم في مختلف الملاعب العاصمية أو غيرها، تصل أحيانا إلى حد الاعتداء الجسدي وإلى القتل والجرح يقتربها بعض الأنصار ضد أنصار فرق أخرى وأحيانا ضد أشخاص لا علاقة لهم بالرياضة في الشوارع وخارج الملاعب بعد أو قبل المباريات، يصادف تواجدهم في الطرقات مرور المناصرين. ما يؤكد استمرار هذه الظاهرة واشتدادها وارتفاع حدتها وقوع ضحايا من قتلى وجرحى وتعدي على الممتلكات الفردية والجماعية.

الملاحظة الأولى هي أن خاصية هذه الظاهرة تتمثل في أنها شبابية، لأن الأغلبية الساحقة من الجمهور الرياضي المتوافد على الملاعب حاليا هم من فئة الشباب، أكبر فئة أو شريحة في المجتمع الجزائري حاليا. كما أن العنف الشبابي وصلت حدته في السنوات الأخيرة إلى حد ارتكاب بعض الجرائم، تحدث بفعل ذلك التجمع الذي يسمح أسبوعيا بتلاقي أعداد شبابية غفيرة ومتزايدة سنة بعد سنة، يجتمعون لمناصرة فرقهم في ملاعبها أو في تنقلاتها عبر مختلف ملاعب الوطن.

والعنصر الثالث الذي تتميز به هذه الظاهرة هو أنها نشأت وتطورت في المدن والمناطق الحضرية خاصة الكبيرة، والتي ساهمت فيها بعض العوامل في البروز والاستمرار والتطور، حتى أصبح الشباب يتصرفون بعنف وخشونة، بصورة مباشرة وجماعية ويلحق أضرارا مادية و جسدية.

ظاهرة العنف خاصة التي توصف بالعنف الجنائي، ليست وليدة الأمس القريب أو هذا القرن، بل لازمت مختلف المجتمعات خاصة التقليدية التي كانت تستعمل العنف الجماعي الدموي أكثر من المعنوي، فهي لم تعرف طرقا أخرى إلا القمع والثأر، ولم تعتمد في حياتها إلا على الضرب والقتل والسلب، لأنها لم تعرف التنظيم والطرق القانونية. أما حاليا، إضافة إلى وجود هذا النوع نجد العنف اللغوي والمعنوي أو الرمزي. لذلك أغلب التعريفات تؤكد أن ظاهرة العنف التي تندرج فيها الأعمال الإجرامية، تشترك في اعتبار العنف والجريمة أفعالا مباشرة أو غير مباشرة، جماعية أو فردية، فهما بمثابة تعدي على الفرد أو على الجماعة، وبمماثلة إيذاء للآخر أو للآخرين.

أ - العنف الإجرامي ظاهرة شبابية :

أذن، الخاصية الأساسية لهذا الفعل العنفي المرتبط بالملاعب والجمهور الرياضي خلال مباريات كرة القدم، هي أولا وفي الأساس من نتاج فئة الشباب، هذه الفئة التي يعتبرها علماء الديمغرافيا بأنها مرحلة عمرية بين الطفولة والرشد، أي بمثابة مرحلة انتقالية من الطفولة إلى الرشد. لكن هذا التعريف يثير مشاكل في تحديد بداية ونهاية كل مرحلة، لذلك يعتمد كل الاختصاصيين على عامل السن باعتباره الدليل الذي يسمح بحصر هذه الفئة، والوسيلة الأكثر سهولة لإجراء الإحصائيات والأكثر قابلية للصدق.

يعتمد كذلك لتعيين هذه الشريحة من المجتمع على بعض المتغيرات، وهي نهاية السن القانوني للدراسة، السن القانوني للحصول على العمل، والسن المتوسط للزواج. لكن يميل جل الباحثين إلى اعتبار أن السن ما بين 15 و 29 سنة هو العامل المحدد لخاصية الشباب، ويسهل جمع المعطيات وتصنيفها وتحليلها بسهولة.

كما يعتقد بعض علماء الاجتماع بأن فئة الشباب يشكل طبقة اجتماعية جديدة، تطمح إلى التغيير عبر الحركات الاجتماعية والاضطرابات التي تسببها، لكن هذه الفئة لا تملك وعيا منظما متناسقا وموحدا. كما أن مرحلة الشباب ما هي إلا مرحلة عمرية وتجمع اجتماعي يجتاز كل الطبقات الاجتماعية التي تتسم بميزة التجمع من أجل المصالح المشتركة. مع ذلك، لفئة الشباب تطلعات وحاجات خاصة دون الأخذ بعين الاعتبار الأصل الاجتماعي.

ومن جهة مغايرة "تعرف مرحلة الشباب حاليا أكثر فأكثر بأنها مرحلة تجريبية ممددة، بعيدة عن كفالة أكبر الهيئات الاجتماعية كالأ أسرة والمدرسة، ويساهم هذا الامتداد في تقليل من أهمية خاصية تصنيف الفئات العمرية. فحدود السن كثيرة الغموض سواء كان ذلك من الناحية الظاهرية أو من ناحية الوضعية. فمرحلة

الشباب من هنا، هي طريقة العيش، بحيث يجتمع فيها الإهمام بنسبة متفاوتة حسب الأفراد والعناصر المكونة لمرحلة الرشد الكامل، وحسب أيضا عناصر تنتمي إلى عالم المراهقة " (محمد علي محمد، 1985، ص 24).

كما يتصف الشباب بمهامشيتهم مقارنة بنظام القيم واعتقادات الجيل الراشد، والشباب المهتم هم بصفة عامة الغير المصنفين اجتماعيا ولم يسبق لهم أن شاركوا في الإنتاج الاجتماعي، وكل الذين يرفضون أو لا يستطيعون الاندماج في الجهاز الإنتاجي، فهؤلاء معرضون إلى تقوية صفوف الملتحقين والمنحرفين.

يمكن القول بأن الشباب فئة اجتماعية تشير أساسا إلى مرحلة معينة من العمر تعقب مرحلة المراهقة، وتبدو خلالها علامات النضج الاجتماعي والنفسي والبيولوجي (GALLAND O, 1990, p. 21). كما يمكن نظريا اعتبار مرحلة الشباب مرحلة الإنتاج والتشاطر والعطاء والصحة البدنية، لذا تتطلب العناية الفكرية والروحية والاهتمام بالتوازن النفسي، عملا بمبدأ الجسم السليم هو المركز الأساسي الذي ينطلق منه الفرد للمشاركة الفعالة في بناء المجتمع.

إنه من المنطقي جدا أن تختلف كل التعاريف التي أعطيت لمفهوم الشباب نظرا لاختلاف الظروف الزمنية والمكاني لها، وتباين الظروف الثقافية والاجتماعية والسياسية من فترة لأخرى. لكن يمكن حصر مرحلة الشباب ما بين 15 و 25 سنة في معظم الحالات، ويمكن أن تمتد أحيانا إلى 30 سنة، لأنها المرحلة التي تسبق مرحلة الرشد، فهي مرحلة الاستعداد للاشتراك في المجتمع الكبير عن طريق العمل والإنتاج اللذين من خلالهما يحافظ على بقاء هذا المجتمع، تختلف صفاتها باختلاف انتمائها الطبقي، لكنها تملك قواسم مشتركة حتى ولو كانت مؤقتة فأهميتها جد بالغة، تتمثل في السن والمشاكل المتعلقة أساسا بالمرحلة التاريخية المسماة مرحلة عدم التكيف والبحث عن مكان في المجتمع، وكذا مرحلة تكوين الشخصية، هذه العناصر تمنح لهؤلاء الأفراد المنتمين لمختلف المستويات الاجتماعية بعض الصفات المشتركة.

كما أنها مرحلة تجريبية لشعور الشباب بعدم الاطمئنان وكفالة المجتمع خاصة أثناء الأزمات، تبقى هذه الفئة محرومة من كل التوقعات والتطلعات المستقبلية خاصة عندما تعيش البطالة والتهميش. هي مرحلة المحاولات، ومحاولات الانطلاق لحياة أوسع، للتخلص من الخضوع الكامل للأسرة وضغوطاتها لإثبات وتأكيد الذات، والحصول على المكانة الاجتماعية.

إن الصعوبات الناجمة عن الأزمة الاقتصادية والنتائج الاجتماعية لهذه الأزمة، خلقت لدى الشباب الشعور بخيبة أمل عميقة، والشعور بالتشاؤم والوحدة والخوف والهشاشة وحشية الدخول في سن الرشد. تفسر كل هذه العناصر التغيرات التي تحدث داخل الضمير الجمعي للشباب، فغالبا ما تظهر لهم حركات متكررة وعديدة، وتذمرات غير بعيدة عن أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية العميقة. فغضب الشباب ناجم عن شعورهم الدائم بالخوف من شبح المستقبل ومن حيث البطالة وعدم الاندماج، لكن كثيرا ما تأخذ حركاتهم الاحتجاجية الصبغة السياسية أكثر من أي شيء آخر.

لاشك أن شريحة الشباب قوة حقيقية في المجتمع بحكم المشاكل التي تواجهها، والظروف المعيشية الصعبة التي تجعلها مجموعة اجتماعية تماثل المجموعات الكبيرة الأخرى في المجتمع، فهي بمثابة النواة والمركز الذي تجتمع فيه كل تناقضات المجتمع، فعلى مستوى العالم بأسره نجد أن الجماعات الثورية والإرهابية وجماعات الانحراف والجنوح متكونة من فئة الشباب، خاصة المهمشين والبطالين والمتواجدين خارج الأنظمة التعليمية والتربوية.

ب - الظاهرة فعل أساسي للتجمع :

الجمهور الرياضي عادة يتكون من الشباب، خاصة المراهق الذي تجلبه كرة القدم بمشود كبيرة كل أسبوع، فهذا الحشد يعطي الفرصة للفرد أن يتقوى ويقوم بأفعال قد لا يقوم بها عندما يكون بمفرده، فالحشد يحمي الفرد ويجعل أفعاله مجهولة، ويشعر هذا الأخير بقوة المجموعة التي يوجد فيها، فوجود الشباب في نهاية كل أسبوع مع جمع غفير من أبناء الحي، يجعله يشعر بالقوة مما يدفعه إلى استعمال الطرق العنيفة. فحدة العنف قد يعود إلى كثرة الأشخاص والظروف الجماعية قد تساعد على خلق الشعور بالقوة وتساهم في ترجمتها إلى أفعال صفتها العنف والجريمة.

يتصل الإنسان أثناء حياته العادية بأنواع مختلفة من الجماعات، ومن خلال ذلك يتعلم معظم أنماط السلوك الواجب عليه اتباعها. فيبدأ أول مراحل حياته في جماعة أساسية أو أولية وهي الأسرة ثم تتطور علاقاته الاجتماعية وتتعدد وتنوع الجماعات التي يشترك فيها. "الجماعات الحديثة غاية في التعقيد والتشابك، الأمر الذي يوضح صعوبة تتبع آثارها على السلوك الإنساني. فالجماعة الحديثة يتكون من مجموعة من المجتمعات المحلية والبيئية، وتلك تتركب من جماعات مختلفة من الأفراد والتنظيمات المتباينة " (محي الدين مختار، 1982، ص 92).

تختلف أنواع الجماعات وتختلف معها نوع العلاقات وأنماط التفاعل بداخلها وتأثير هذه الأخيرة على سلوك أفرادها. فالجماعات الأولية تتميز بطول البقاء وتلازم الإنسان لفترة طويلة، والتفاعل داخلها يصطبغ بالصبغة العاطفية. وتتميز كذلك بقلة عدد أعضائها وتسمح للفرد أن يكون علاقة مباشرة وقوية ومعرفة جميع الأفراد لبعضهم البعض، كما يسود هذه الجماعات قيم تتحكم في أفرادها. أما الجماعات الثانوية فتتميز بأنها قصيرة البقاء وتتكون من عدد كبير من الأفراد، ولا تقوم بينهم علاقات مباشرة، يجتمعون على أساس ظرف موضوعي كالمكان الجغرافي، والاشتراك في بعض القيم والاتجاهات والشعور المشترك بالانتماء إلى شريحة أو طبقة أو مرحلة معينة من العمر، وكذلك وجود ميول ودوافع مشتركة متفقون عليها، وتجمعهم أهداف مشتركة ترمي إلى إشباع حاجاتهم (محي الدين مختار، 1982، ص 89 - 90).

فالجماعة، وحدة اجتماعية تتكون من مجموعة من أفراد بينهم تفاعل اجتماعي متبادل وعلاقة صريحة، قد تكون جغرافية أو سلالية أو اقتصادية، أو وحدة الأهداف أو العمل، أو الشعور بالتبعية، أو بالانتماء، ويتحدد للأفراد أدوارهم ومكانتهم الاجتماعية، ولهذا الوحدة مجموعة من المعايير والقيم الخاصة بها، والتي تحدد سلوك أفرادها على الأقل في الأمور التي تخص الجماعة، سعيا لتحقيق هدف مشترك وبصورة يكون فيها وجود الأفراد مشبعا لبعض حاجات كل منهم.

بما أن الإنسان يسقط تفكيره ورغباته في المستقبل، فإنه يحدد لنفسه أهدافا يرمي إليها ويتخذ من الوسائل ما هو كفيلا بتحقيق حالة التوتر التي يحدتها شوقه إلى تلك الأهداف. وتشكل هذه الأهداف من حيث هي إرضاءات وحاجات ممكنة، أو المطامح التي تشكل الدافع الأساسي لسلوك قد يكون سلوكا غير سوي وشديد العنف في بعض الحالات.

إن شدة العنف لا تعود إلى كثرة الأشخاص فقط، بل تعود كذلك إلى أن الناس يتصرفون بطريقة مختلفة في الجماعة، فهم يقبلون على ارتكاب أفعال التعدي والعنف قد يشمئزون منها في ظروف أخرى. لكن ليست كل الجماعات عنيفة بطبيعة الحال، فيجتمع الناس كذلك بمناسبة سارة كالحفلات والتظاهرات غير العنيفة ولأسباب سلمية، لكن مجرد الانتماء إلى جماعة أو فئة ما، يخلق لدى الفرد الإحساس والشعور بالقوة. كما لا يساهم الانتماء إلى الجماعة في تكوين الأحاسيس الفردية فحسب، بل يساهم في ترجمة التعابير إلى أفعال.

فإذا اعتمد أعضاء الجماعة العنف فإنه يكون نتيجة الانتماء. فتحت ستار الجماعة يشعرون بالحرية في ارتكاب العنف وأقل تعرض للمعاينة والشعور بالندم، إذ يسمح الانتماء إلى الجماعة إعطاء الشرعية للأعمال العنيفة، فتمارس الجماعة ضغوطات على الفرد للالتزام بقانونها السلوكي وللخضوع إلى سلطتها للمشاركة في أعمال عنف وتعدي لا تزيد في خطورة التصرف فحسب، بل تكشف كذلك عن العواقب.

وإذا كان الانتماء إلى الجماعة يؤثر إلى هذا الحد على العنف، لأنه يمنح السرية والغموض ويفقد الفرد إحساسه بالمسؤولية الفردية، فارتقاء الضبط له تأثير كبير على السلوك، فكلما كان أعضاء الجماعة مجهولين كلما قل شعورهم بأن لهم هوية خاصة، وقل تعرضهم إلى تحمل المسؤولية والشعور بها. فمن يرتكب عدوانا لحسابه الخاص يقوم به عادة لأسباب شخصية، لكن عندما يصبح الفرد عضوا في مجموعة ما تتعدى دوافعه وأحاسيس أنه، فيقوم الناس في المجموعة بأعمال عنف لفائدة قضية، قد يكون دينيا أو الإيديولوجية أو إخلاصا للأمة والوطن.

فالخضوع للجماعة معناه الذوبان الكلي فيها، قد يقوم الناس بأعمال في الجماعة قد لا يقومون بها فرادى، يجتمعون الأفراد في هذه الأوقات ويتخلون عن كل الواجبات وتنسى الخصوصيات الفردية ويطرد الضغط والإكراه. الوقت الجماعي يمثل أيضا دعوى إلى التغير الشامل للحياة اليومية بكل جوانبها ومحتوياتها. لذا يتصف هذا الوقت بالتأكيد على وجود استقلالية مشتركة لأعضاء الجماعة ونفي جماعي للضغط.

إذن، المواعيد الرياضية كثيرا ما تجلب حشودا كبيرة من الشبان المناصرين خاصة أثناء فوز فرقتهم، تعد فرصة للاحتفالات تمتد للشوارع والأماكن العمومية. لكن كثيرا ما تتخللها أعمال عنف وتخريب بعض المرافق العمومية، من النادر أن تمضي مباراة لكرة القدم دون أن تتخللها أعمال عنف في الملعب ومدرجاته، فتعد بالتالي مناسبة أسبوعية لصب الغضب.

إن في كرة القدم دون غيرها من الرياضات ما يجعل لها مكانة متزايدة عند عامة الناس، فهي تجذب جماهير هائلة، يجتمعون لمناصرة فرقتهم. تظهر تلك المناسبات وكأنها مكان بعيدا عن الوصايات العائلية والاجتماعية المباشرة، وبعيدا عن كل القيم الأخلاقية الراسخة والقوانين السائدة في المجتمع بفعل الضغوط العائلية والمدرسية والاجتماعية بصفة عامة.

كل هذه الظروف المكانية والزمنية تسمح بظهور تصرفات وسلوكيات فوضوية، كلها تعكس حالة نفسية مكبوتة أنتجتها ظروف تاريخية اجتماعية تضع الشباب في اجتماع حاقده على ظروف سيئة. إنها نعمتهم على الواقع الاجتماعي والتمهيش، في هذه الأماكن يتمتع الشباب بالحرية والانفلات من الضبط وتراخي الرقابة، وبالتالي فقدان الاعتبار الاجتماعي والاستسلام الكلي للحياة العنيفة والجائحة بعد فقدان الأمل في الحياة الاجتماعية.

ج - المدينة مجال طبيعي للعنف والجريمة :

إن المدن على شكلها الحديث ومن الناحية الحياة الجماعية، تتميز بظاهرة الحشود الكبيرة الموجودة فيها. فالمدينة، هذا الجزء الصغير وخلاصة هذا العالم الكبير وهذا النموذج للتجمع، لا يمكن أن يكون إلا ميدانا للتعبير الدائم عن التقسيم والتباين بين الأفراد والجماعات.

لا يخلو ميدان اجتماعي في المدن من النزاعات والعنف، ولم تنجو منطقة من المناطق الحضرية الكبيرة لظاهرة العنف، لأن المدينة أصبحت بامتياز مكان كل التحولات، وللتحكم فيها يجب إعادة النظر في الظروف الثقافية والنشاط الجماعي. ويجب كذلك إعادة النظر في الظروف المادية الناتجة عن تعداد السكان واكتظاظهم وتمركز السكنات وكثرتها، بغض النظر عن الظروف الاجتماعية كالفقر وسوء العلاقات الاجتماعية وبيروقراطية الحياة اليومية وتفاقم النزاعات بمختلف أشكالها، بهذا أصبحت المدن أماكن مفضلة لاستعمال العنف حتى من طرف السلطة بحجة حماية المواطن وممتلكاته.

تعتبر المدن ملتقى هام يحمل عبء أهم المشاكل الحضارية من تماطل النازحين نحوها، جراء البؤس والفقر والضغط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. إنها تستوعب القوة الحية والطاقة الفعالة للبلاد. بهذا، يصبح العنف ميزة المدن خاصة الكبيرة والكثيفة الحركة والمتوفرة على الثروات والأسواق الكبيرة. بدون تأكيد، فإن تطور العنف مرتبط بتطور حجم الوحدات الحضارية والمدن. فالإنسان خاصة في هذه المدن الكبيرة، يجد نفسه أمام تنوع الوضعيات والمواقف وطرق العيش، لهذا تقل لديه الفرص بسبب السرعة الفائقة في سير حياته اليومية والاجتماعية.

إن في الدورة الاقتصادية وفي فترة الرخاء أو فترة الكساد، تكثر الجرائم والاعتداء وإهمال الأطفال وتشردهم، وترتفع نسبة المهاجرين من الريف إلى المدن سعيا وراء العمل. إن العنف في أساسه ظاهرة من ظواهر الحياة الحضرية. فالنمو السريع للمدن يزيد من النمو في المشكلات الاجتماعية وحدتها خاصة في البيئات المحصورة مثل الأسرة عندما يصيبها الطلاق أو الهجرة والوفاة، من أهم العوامل الأساسية في جناح الأحداث (سامية حسن ساعاتي، 1983، ص 121).

توجد في المدينة عادة جماعات مهمة، سواء اقتصاديا كان، سياسيا أو ثقافيا، فيها تضمحل وتزول الوحدة التقليدية والروابط والمعايير، وتعم الفردانية وكل ما تحمل من الترددات والتقلبات، فهي خالية كذلك من قاعدة اجتماعية. في هذا الحقل الاجتماعي المركب، تخاض كل الصراعات العنيفة، بهدف إيجاد وتثبيت المكانة وتطبيق وتنظيم كل الاستراتيجيات من أجل الحصول على الثروات والاستفادة منها (BOUKHOBZA M, 1991, p. 13).

تتم جميع الدول تقريبا بالتنمية لبلادها، ولكن تتفاوت الجهود المكرسة لهذه التنمية، وتكون تبعاً لوعيها بأهميتها وتبعاً لتوفر مختلف العناصر والأسباب التي بدونها لا تتم التنمية. ونتج عن الجهود التي تمت في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن زاد الاهتمام بشكل واضح بأنواع من النشاط، مست المناطق الحضرية والمدن الساحلية الكبرى، فكان هذا الاهتمام منصب على الأنشطة الصناعية والميدان العمراني والمنشآت الكبرى، وهي جميعاً أعمال أثرت على المجتمع مما شجع النزوح الريفي والهجرة إلى هذه المناطق.

يمكن التأكيد بأنه يتعرض الأفراد في المدن لظاهرة الجلب على الاستهلاك الكبير والدائم، وخلق لديهم إرادة قوية يمكن أن تكون سبباً لظهور اضطرابات ونزاعات داخلية. فازدواجية انتماء الفرد إلى القطاع الريفي أو التقليدي وإلى القطاع الحضري أو العصري، تدفعه إلى الدخول دائماً في اصطدام ومحاولة التسوية بواسطة سلسلة من المحاولات، لكن غالباً ما يكون التلاؤم صعباً ليكون بالضرورة منبعاً للصراع.

أما الوجه الآخر للصراع، يترتب عن ظهور ثقافة جد مختلفة في قيمها وعاداتها وأعرافها وتقاليدها من تلك الموجودة أصلاً في المدن لسكان الطبقة الوسطى. غالباً الذين يصددهم هذا الواقع الجديد يجعلهم ينفرون من الثقافة النازحة، ويؤدي بالتالي هذا النفور إلى العداوة والصراع بين قيم الثقافتين المتباينتين تماماً.

يفرق حسن الساعاتي بين نوعين من مناطق العنف، أطلق على إحدهما اصطلاح مناطق التفريخ التي يولد الجانحون فيها، وتتم عملية تنشئتهم الاجتماعية وفق الثقافة الفرعية السائدة فيها، وهي الثقافة الشعبية الضعيفة الضوابط الأخلاقية، والمناطق الأخرى أطلق عليها مناطق الجذب، وهي المناطق التجارية من مراكز للأعمال التي تكثر فيها السرقة والتسول (حسن الساعاتي، نقلاً عن سامية حسن الساعاتي، 1983، ص 123).

4 - العوامل المنتجة للعنف والإجرام :

أ - العنف تموله الأسرة :

عرف محيط الأسرة في المجتمع المعاصر حتى في الدول المتخلفة بروز ظواهر ذات آثار على الأطفال، اتخذت أشكالاً مختلفة من الضغط عليهم وأخذت تظهر نتائجها في صورة أشدها العنف والجناح. فعمل المرأة المتعلمة خارج بيتها واهتمامها بعملها في المحل الأول، جعل الأطفال في حالات كثيرة يشعرون بالحرمان من رعاية الأم واهتمامها، وهو دليل الحب عندهم. واتجاه الزوجة المتعلمة إلى تحديد نسلها أدى إلى نقص حجم الأسرة، وأصبح الزوجان في أغلب المجتمعات يكتفیان بطفلين، الأمر الذي جعل علاقتهم بالوالدين حساسة من حيث سرعة تأثرهم بما يحدث بين الوالدين من تودد وتنافر، وقلقهم على هذه العلاقة خوفاً من أن تفتت وتنقسم نتيجة الأخطاء التي يرتكبها كل منهما في مرحلة التنشئة الاجتماعية الحساسة والطويلة. ومن هنا، يبدو أن مشاعر الطفل في الأسرة الصغيرة تختلف عنها في الأسرة الكبيرة للاعتبارات التي ذكرناها.

إن ظاهرة سكن الشقق سواء كان اختياراً كما كان الحال في بداية الأمر، أم اضطراراً كما صار بعد ذلك عندما أصبحت الشقق هي النظام الشائع للسكن في المدن في أغلب الدول تركت آثارها على الأطفال في محيط الأسرة في عصرنا. فأطفال الشقق بالمقارنة بأطفال المساكن المبنية كالفيلات وما شابهها مقيدو الحركة ومستهدفون للتوتر الناجم عن الشعور بضيق المكان وعدم السماح لهم بالانطلاق في ممارسة ألعابهم، فيزداد هذا التوتر عندما يرفض طلبهم بالخروج للعب في الشارع، خاصة في أسر الطبقات الوسطى خوفاً على أطفالها من مخاطر اللعب خارج البيت.

ولما كانت الأسرة هي أول هيئة تتولى التنشئة الاجتماعية، فإن نجاحها أو فشلها يرجع إليها بقدر كبير، وتختلف الأسرة في مبلغ أدائها لهذه المهمة، فمنها من نجحت نجاحاً تاماً ومنها ما صعب عليها أداؤها. لذا، ترجع كثير من حالات الانحراف المبكرة إلى فشل الأسرة، أو عدم توفيقها في أداء هذه الوظيفة الأساسية المتمثلة في إعداد الفرد منذ ولادته، لأن يكون كائناً اجتماعياً وعضواً في مجتمع معين، والأسرة هي أول بيئة تتولى هذا الإعداد، فهي تعلمه السلوك، اللغة، التراث، العادات، التقاليد، التاريخ، فترسخها في شخصيته لتنشأ منه عضواً صالحاً في المجتمع (اليونسكو، 1975، ص 148).

تبقى الأسرة مؤسسة اجتماعية بالغة الأهمية، تنتج إطاراً اجتماعياً تقام حوله أخلاقاً هامة تدل على حيوية مكانتها الاجتماعية (ناجي سفير، 1989، ص. 311)، لكن عوامل مهمة أخرى تلعب دوراً في أسباب الانحراف، وتطلق العنان لأنماط نفسية إثر نقص في المراقبة البيئية الناتجة غالباً عن سوء الأحوال السكنية والتفكك العائلي وتصرفات الأهل المنحرفة، وهو الحقل العام الذي تنطلق منه المغامرات والاكتشافات (سعد جلال، 1984، ص 30).

فمحاولة الأسر للاستيطان في أماكن أخرى يحدث أيضاً صدمات عاطفية ومأساة لهؤلاء المراهقين الذين ينقلون من أريافهم أين تسود فيها حياة جماعية، إلى المدن حيث تجري حياة الناس في جو من الإغفال وعدم الاكتراث. تظهر العائلة بهذا مكاناً للعنف من خلال نقص إمكانيات التلاقي والتجمع الراجع إلى كل من السكن الحضري الضيق وطرق وأوقات التنقل، والأسر غير الكاملة بغياب أحد الأولياء أحياناً، وصراع الأبناء والأولياء أحياناً أخرى، تؤدي كلها إلى تحطيم الإطار العائلي الذي يفقد القدرة على تأدية دور خلية التأهيل، ويعيق النمو الطبيعي والسليم للصغار.

جاءت كل هذه الاضطرابات والصعوبات في الوقت الذي فقدت فيه الأسر والعائلات شيئاً فشيئاً بعض من مهامها، لتمتصها مؤسسات ووحدة اجتماعية أخرى. فكانت سابقاً المحيط الرئيسي لتشكيل الأنا، أصبحت مكاناً للتناقض بين الحنان والقهر، وفي هذه الحالات تنتج أشكالاً للمقاومة يقودها الحقد والحرمان.

فنشاهد إذن، انفجار الخلية الأسرية التي أصبحت تعيش أزمة عدم القدرة على تأدية دورها، في الوقت الذي كانت فيه خلية قاعدية للمجتمع، فتعود لتبقى مكاناً خانقاً يرفض فيه التحدث عن المحرمات، خاصة الأحاسيس العاطفية والعلاقات الجنسية، وهو المشكل الرئيسي للشباب خاصة في سن المراهقة (CHESNAIS J.C, 1981, p.123). نظراً لما لها من أهمية في حياتهم من حيث أنها المرحلة التي يتم فيها إعداد الناشئ كي يصبح مواطناً يتحمل مسؤوليات في المجتمع الكبير.

أما عن العنف بين أفراد العائلة الواحدة شيء لم نعتد التحدث عنه فهو خفي وسري، يخنفي بطبيعته عن علم الآخرين، ويبقى أفراد العائلة وحدهم الشاهدين على ذلك. فالإطار العائلي بهذا يكون إطارا للحماية، ومجالا خطيرا في حالات التوتر وعدم الاستقرار النفسي والمادي والاجتماعي. لكن غالبا ما يكون الخوف من عنف الآخرين، غير عنف الأقارب من الأباء مثلا أو الأخوة. فهو بصفة شاملة يتميز بالتمتد، السيطرة والقمع. فلا يمكن وضع ردود أفعال الشباب من خلال التصرفات العدوانية والعنيفة التي غالبا ما يكون التقييم الاجتماعي لهذا بالجنوح والسلوك غير السوي.

"وقد تكون الأسرة مفككة بالشقاق الذي يدب بين الوالدين. فتنعكس مشاكلها على نفوس أطفالها، فيحسون بعدم الاستقرار الوجداني الناجم عن عدم شعورهم بالأمان في علاقاتهم بوالديهم وحيويتهم الوجدانية. بينما وكثيرا ما يكون الجناح سلوكا هرويا من هذه البيئة المضطربة وما تحدثه من صراع نفسي، فيبحث الأطفال عن الرضى الوجداني والإشباع العاطفي والراحة النفسية. وكثيرا ما يجدون ذلك النشاط خارج عن القانون الذي يشبع رغبتهم ويشعرهم بالطمأنينة المؤقتة ويحل محلها توتر شديد وقلق مزعج" (سامية حسن الساعدي، 1983، ص 119-120).

إن وجود الصراع والتوتر داخل الأسرة والعائلات، لا تعود أسبابه إلا لعدم إرضاء الحاجيات فقط، حاجة الأمن، الحاجة الجنسية وبعض الشروط الاجتماعية والاقتصادية، بل تعود كذلك إلى بعض الحاجيات التي تنتجها وتصدرها الدول الأوروبية والدول المتقدمة بصفة عامة، ومن بينها الترف الاستهلاكي المرتفع، في ظل ذلك كله يكون الأبناء والأهل ضعفاء نفسيا، لأنهم يتعرضون للأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية غير الملائمة.

ومنه، فإن الذي يعيش في وسط لا يلائم، عائلي أو غير عائلي، يبحث إراديا عن أوساط مماثلة. فالطفل الذي يهيئه محيطه واضطراباته النفسية ليكون جانحا، بدون شك يمكن أن يجد نفسه في احتكاك بظرف من الظروف التي تشكل بالنسبة إليه شحنة حقيقة من الإثارة الانفعالية، وذلك في الاتجاه بميوله وغرائزه للالتقاء بها، وبهذا الالتقاء يولد فعل الجنوح.

ب - مشكلة التأهيل وصعوبة الاندماج :

من العوامل التي تمس بطريقة مباشرة حياة الشباب اليوم طريقة اندماجهم في المجتمع وتصورهم لكل ما يخص حياتهم اليومية، فنظهر هذه الحياة وظروفها بمثابة وسيلة للتعبئة والتجنيد، ويشكل الشباب جوهر الفئة المهمشة من السكان التي تعيش غالب الأحيان في الأحياء الفقيرة، فهذه الفئة تجد نفسها مبعدة عن التنظيم الاجتماعي، بحيث تحاول الاندماج في المجتمع بوسائل مختلفة.

لا تعد صعوبة الشباب في إيجاد عمل سببا، بل هي نتيجة لكل من التربية والتنشئة التي يتلقونها، وظروف العمل نفسه داخل المجتمع باعتباره وسيلة من وسائل الاندماج. وعدم الاندماج في النظام الاجتماعي والإنتاجي، يخلق لديهم اقتناع بضرورة التغيير الجماعي، وأحيانا تترجم صراعاتهم إلى صراع الأجيال بالرفض القاطع لأي تعاون من الكبار، وارثين من محيطهم الأصلي آراء وردود أفعال ومواقف نقدية متطرفة اتجاه النظام الاجتماعي الذي لا يسمح بالتكيف والاندماج. ويتعدى الشباب بسلوكياتهم النزاعية إلى الرفض، ومحاولة تحطيم كل المبادئ والاعتقادات والقيم السائدة، ضاربين عرض الحائط عددا لا يحصى من العادات وطرق التفكير والعمل والعيش.

يؤكد فاروق بن عطية بأنه يساعد عدم التثقيف والعجز النسبي للتعليم الأخلاقي في المدرسة والتفكك العائلي على بروز القيم الخلقية المنحطة، وتكون العواقب وخيمة، تظهر في سوء صعوبة الاندماج والتكيف في بعض الحالات حتى داخل العائلة نفسها، لأنهما أول خطوة نحو الاندماج الاجتماعي في المستقبل. والتيهان في الشارع يؤدي حتما إلى ارتكاب جرائم وتعديات تحت تأثير حالة معنوية مزرية ومتطلبات وحاجيات حادة (BENATIA F, 1983, p. 61)

إن محاولة الاندماج، هي بمثابة الإرادة في الوصول إلى مرحلة الرشد والنضج والانشغال بمختلف القضايا (السكن، النقل، التسلية). وعندما يظهر الشباب الإرادة في الاندماج بشتى مراحل، معناه وجود الرغبة في الدخول في النظام الاجتماعي وفي الحياة العمومية والمهنية لكسب مكانة لائقة والقيام بالدور الملائم، وبالتالي كسب التقدير والاعتراف، لأن في التنظيم الاجتماعي يتوقع كل عضو أن يقوم بدور معين. وإن إحدى أهم جوانب التنظيم هو تباين الأفراد فيها يشتغلون ويقومون به، ولكي يقوم كل فرد بدوره في المجتمع، يجب أن يحتل مكانة أو مركزا.

في هذا الصدد يجب الإشارة إلى أن هناك جانبان أساسيان للمكانة الاجتماعية هما : الحقوق والواجبات. وعندما يجرم الفرد من القيام بدوره فإنه يجرم من المكانة أو الوضع أو وظيفة يستطيع من خلالها الحصول على حقوقه، وبالتالي يؤدي ما عليه من واجبات. كما يحدد الدور الاجتماعي سلوك الفرد تجاه

الآخرين، لذا تتحدد شخصيته وهو يقوم بهذا الدور الذي يترك أثرا في الشخصية، والتي تعبر عن تكامل الأدوار التي يقوم بها الفرد، لأنه يستطيع أن يشغل أكثر من دور داخل المجتمع كعامل أو موظف أو زوج... الخ (باسا غانا، 1983، ص 188-189-190).

إن الاندماج في المجتمع لا يتحقق إلا بمكانة يجد الإنسان من خلاله ذاته ويشعر بقيمته وبالفخر والانتماء للمجتمع، وهو ما يتميز به الإنسان عن كافة الكائنات الحية الأخرى، وهذا بفضل ما يتمتع به من عقل والقدرة على تغيير بيئته، وخلق ظروف أكثر ملاءمة لمعيشته.

وليس يخاف أن ما يعرقل الاندماج الحقيقي للشباب تأخير الزواج وهو ظاهرة من الظواهر التي تميز النمو الاقتصادي السريع، بحيث يؤجل كل من الذكور والإناث زواجهم بالضرورة، لأنهم ينفقون من شبابهم المبكرة في التدريب على الوظائف والمهن بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل صعوبة إيجاد عمل ومأوى والاستقلال العائلي.

لكن الشباب عندما يسيطر القلق على تفكيرهم، ويجهلون المكان الذي سوف يشغلونه في المجتمع وطالما تراوهم الشكوك في نوع الحياة التي يحبوها، يقفون في تعارض مع المجتمع الذي لم يعد يفهمهم. والعمل هو المصدر الأساسي الذي يتم بواسطته الحصول على مكانة في المجتمع، فهو يحتل مكانة أساسية في حياة الفرد لأنه ميدان نشاطه المنتظم. فالاستقرار في العمل يمثل أهمية كبيرة في وجود الاطمئنان وشرط أساسي للاستقلال الاجتماعي، وبداية الاندماج المهني وشكل جديد للاستقلال الشباني ورضاه (GALLAND O, 1984, p. 56).

الرضا حالة وجدانية نابعة عن حالة إشباع معينة لحاجة أو لحاجيات، وتحقيق مستوى أو درجة معينة من الإشباع الذي يحقق حالة وجدانية سارة. وعندما يكون الإنسان راضيا يظهر ذلك في سلوكه وطريقة تصرفه وتعامله في المجتمع. وعندما يكون غير راضي، قد يظهر سلوكا عدوانيا اتجاها نظام معين، اجتماعي، اقتصادي أو سياسي. وقد يبلغ استياؤه درجة تدفعه إلى العنف، فيظهر ذلك في عدم احترام القوانين والقيم السائدة في المجتمع في محاولات للبحث عن البدائل أو الانتقام.

إن رضا الشباب أو عدم رضاهم يتوقف على مدى تمكنهم من إشباع مختلف الحاجيات وهي الحاجيات الفيزيولوجية والاجتماعية وغيرها، ويسعى كذلك إلى تحقيق حاجيات من نوع آخر وهي تحقيق الذات ومكانة واعتراف، إضافة إلى تحقيق الفرصة والقدرة في المساهمة في الحياة الاجتماعية، وعدم الرضا معناه الشعور أو الإحساس بالاستياء والكآبة والتشاؤم وهي تؤدي إلى ارتكاب أعمال ذات صبغة عنيفة إجرامية هروبا من الواقع في شكل مناهضة للمجتمع.

إنها حالات نفسية مكبوتة ومضطربة تنتجها ظروف اجتماعية واقتصادية سيئة، تلقت تأثيرات وسط غير ملائم مثير للحرمان من الحاجات الضرورية. فالإنسان لإشباع حاجاته واستجابة لدوافعه نجده يسلك سلوكا بطبيعة مستمرة، وإذا ما وصل إلى التعب واليأس فإنه يستريح ويتوقف عن نشاطه ولفترة مؤقتة ثم يكرر نشاطه. وإذا كان الإشباع مستحيلا نتيجة لعواقب، يحاول أن يغير من أساليب سلوكية حتى يكتيف نفسه مع المحيط الذي يحول دون إشباع رغبته.

كما أن الرغبات المكبوتة تحرك اللاوعي الفردي نحو معارضة كل من يقف أمام تحقيق تلك الرغبات بشكل كامل تقريبا في جو من العدوانية المفتوحة وحتى الرغبة في القتل أحيانا انتقاما من عجزهم ووضعهم على الهامش وفقدانهم الإطار المرجعي الذي يساعدهم على النمو السليم والاندماج الاجتماعي، على أن الأمر في كل الأحوال يبين مدى انخيار الروابط المختلفة الأسرية والاجتماعية.

ج - فشل المشاريع التنموية وتعثر تحديث المجتمع :

حسب بحوث دافيد أبتز يظهر العنف نتيجة لعملية التنمية حتى الناجحة منها، فهو نتيجة غير متوقعة لتحديث المجتمع، بحيث يؤدي التحديث والإبداع إلى أشكال من التهميش المهيأ للعنف، وهو بذلك يكون رد فعل أناس مخدوعين وغير مسؤولين (APTER D.E, 1988, p. 19-20)، وبالتالي تشكل هذه الأحداث العنيفة برنامجا معاكسا ومضادا، هدفه التحدي للشرعية والقانون ومحاولة رفض الشكل المتطور والمعبر عن العقلانية العلمية الكبيرة للحياة اليومية العادية.

ما يهم الباحث دافيد أبتز ليس العنف الناتج من السلطة لكن الصادر من القاعدة، يعد هذا العنف أحيانا ظاهرة ضد الدولة، إذ يشكك المهمشون في قدرتها التي تسمح بظهور مثل هذا التهميش (APTER D.E., 1988, p. 28) هذا العنف يعتبر قوة رمزية مقابلة للقوة الاقتصادية التي يسميها "ما بعد الحدائة" باعتبارها عقلانية وقاعدة لتطور السلطة، إنه العنف ما بعد الحدائة الذي يبحث عن القطيعة، فشدهته تترك الكآبة والحزن.

فهما تكن نوعية الشخصيات المتورطة فإنه من الطبيعي أن التنمية السريعة والحادثة بالمفهوم العقلانية قد تخلقان نوعا من الاضطراب السيكولوجي والشعور بالحرمان من هذا التطور الذي يصيب فئة من الناس، والفئة أكثر حرمانا هي فئة الشباب، بهذا، فالعنف لا يمكن أن يكون إلا ظاهرة شبانية بحكم موقعها الاجتماعي والمرحلة التي يمر بها هؤلاء الشباب.

تعكس إشكالية الشباب إذن تناقضات المجتمع والمشاكل المرتبطة بالنمو الاجتماعي والاقتصادي والعدالة الاجتماعية للوصول إلى التنمية الحقيقية، هذا يبرهن على الدور البارز الذي يمكن أن يؤديه الشباب في دفع عجلة التنمية في المجتمع المعاصر والمشاركة في حل المشاكل الحضارية. لذلك يجمع كثير من العلماء على الاعتراف بأن مسار إدماج الشباب في المجتمع لا يمكن أن يتطور بصورة طبيعية إلا إذا احترمت حاجيات هؤلاء ومراعاة تطلعاتهم، وشريطة أن يأخذ المجتمع إجراءات حسية وواقعية، والأخذ بمجدية مشاكلهم مثلما تؤخذ بمجدية كل مشاكل المجتمع.

من الواضح جدا أن الشباب هو قبل كل شيء، نتيجة لإعادة الإنتاج الاجتماعي، وفي نفس الوقت قوة حقيقية ذات معنى وميزة خاصة في ظرف التغير والتحول الاجتماعيين. فمرحلة الشباب يجب اعتبارها انتقالية، يحضر فيها الفرد إلى النضج الاجتماعي، من أجل القيام بالدور المنوط به في مسار الحياة داخل المجتمع، ولفهم مسارات ومظاهر نمو الشباب وتطوره، يجب البحث في كل الظروف التي تعيش فيها هذه الفئة، نقصد بذلك مستوى العائلة، النظام التربوي، ميادين العمل والإنتاج، وأماكن الترفيه والتسلية، أي في ثنايا المشاريع التنموية.

عندما نقول التنمية، نعني بذلك تنمية اقتصادية اجتماعية شاملة، تتناول المجتمع بأسره من قاعدته إلى قمته، تحقيقا لأهداف تنشُد التغيير البعيد المدى لهذا المجتمع نحو الأفضل والأرشد، والتقدم للأغلبية الساحقة من أبنائه. ولضمان التقدم، تضع الدول الخطة الشاملة للتنمية. ويشترط لذلك بشرط طبيعي، هو أن يوضع تحت تصرف هذه الخطة كل الفائض الاقتصادي للمجتمع من أجل أن يتم توجيهه توجيها مخططا ومنظما.

إذن، تتعلق كل المشاريع التنموية بتحديث المجتمعات التقليدية، من خلال إنشاء شبكات ومؤسسات اقتصادية واجتماعية ماثلة للمجتمعات المتقدمة والمتطورة، خاصة الغربية منها.

توجد عدة أسباب تدفع أغلب المجتمعات التقليدية المسماة بمجتمعات العالم الثالث أو المجتمعات المتخلفة والتي منها الجزائر، إلى التنمية والتحديث الاجتماعي والاقتصادي. وأهم هذه الأسباب عدم قدرة الاقتصاد المحلي على تلبية الحاجيات الأولية لفئة كبيرة من السكان، تعيش البؤس والحرمان. فالضعف البنيوي للمجتمع الاقتصادي في محيط دولي مهيمن، يحث الدولة على التدخل في الاقتصاد عندما يكون حرا ورأسماليا، وتأخذه على عاتقها عندما يكون اشتراكيا.

انخفض نسبيا دور الدولة في التنمية الاقتصادية في المجتمعات الغربية المتقدمة، لينحصر في مهام التنظيم والتحكم وحماية الحريات. يتحدد هذا الدور وهذه المهمة أساسا بمستوى تنمية القوى المنتجة ومعظم الدول المتخلفة تقوم بدور تحديث الاقتصاد لتلبية حاجيات السكان الاجتماعية، وتمثل حاجياتهم في الأكل والسكن، النقل، الصحة، التعليم... الخ. وكل مشروع لتلبية الحاجيات الاجتماعية، هو إذن مشروع مجتمع، بما أن المجتمع هو نظام للحاجيات.

تشهد الجزائر إذن، ظهور حاجيات جديدة منبعها البلدان المتطورة، وتلبية هذه الحاجيات يقتصر على الأقلية القليلة من الناحية الاقتصادية، وهو يعد عائقا كبيرا لأن اقتصادها لا يتعدى مستوى معين من الإنتاجية ولم تتوصل إلى مرحلة التكسب الإنتاجي.

تلي الحاجيات الاجتماعية في المجتمعات الغربية بواسطة السوق، عكس ما هو موجود في البلدان المتخلفة، لأن سوق هذه الأخيرة لا تلي حاجياتها لقلة وضعف عرض السلع من جهة، ومن جهة أخرى تأثير المداخل غير عادلة على الطلب الاجتماعي للاستهلاك، نلاحظ في هذه البلدان غياب بنوي في توفير المواد الأساسية للاستهلاك ونمو سوق موازية غير مراقبة ومزدهرة (ADDI L, 1990, p. 137)، وضع هذه البلدان هو بالتحديد حالة عدم تلبية الحاجيات الاجتماعية، رغم وجود سوق لكنها للأقلية فقط، مما أدى إلى تباين مستويات المعيشة.

من الواضح أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأساليبها الحديثة تستدعي بالضرورة الجمع بين الإمكانيات الاقتصادية والظروف الاجتماعية المواتية، كما لا يمكن لها أن تتم في مجتمع غير مستقر خاصة من الناحية السياسية، وبالتالي فإنها لا تتحقق إلا في نطاق تكامل الإمكانيات وتبادل الحقوق والواجبات بين الدولة والمواطنين.

أي تصور عملي لحل هذه المشكلة، ينبغي أن يبدأ بالقضاء على أسباب التخلف في نطاق سياسة تنمية حقيقية ومدروسة، تقوم بقدر من التخطيط الذي يحرص الموارد ويحدد الإمكانيات ويرصد الحاجات ويقدر التكاليف ويحسب الزمن ويرتب الأولويات، ويقوم بتوعية المجتمع بأهداف التنمية للاستجابة لها والتعاون لتحقيقها. الأسباب تتمثل أساسا في غياب إطار للتفاوض في المطالب والحاجات وزوال شيئا فشيئا للمراقبة الاجتماعية من قبل الخلية الأسرية والعائلية، صعوبة الاندماج والتأهيل الاجتماعيين الناتجين عن التسرب المدرسي البطالة وما ينجر عن ذلك من اضطراب شديد والشعور بالتشاؤم.

فظهور العنف لا يخرج عن السياق العائلي والاجتماعي الذي يعيش فيه الشباب، ينمو هذا السلوك العنفي ويستمر حسب الوضعية التي يجد فيها الشباب نفسه والمتمثلة في وضعية المهمشين، وبالتالي يجدون صعوبة الاندماج اجتماعيا أولا، ثم أن السياق الاقتصادي المتمثل في الأحوال الاقتصادية السيئة نتيجة تعثر مشاريع تحديث المجتمع تزيد من شدة السلوك العنفي.

العنف الشبابي ظاهرة اجتماعية في المجتمع الجزائري، فهي مرتبطة بالسياق التاريخي لهذا المجتمع، أي ارتبط ظهور ذلك بالظروف العائلية والأسرية في أول المطاف ثم المدرسية فيما بعد، استمرت وانتشرت جراء سوء احتواء المطالب والحاجيات وغياب وضعف وسائل الاندماج الاجتماعي والمهني فيما بعد، واشتدت الظاهرة واستفحلت نتيجة الوعي بالفوارق الاجتماعية التي لا تحدد الموقع الاجتماعي لكل فئة بل المستوى الاقتصادي لها كذلك.

النتائج :

العنف كأية ظاهرة اجتماعية ينتج عن عدة عوامل متداخلة ومتفاعلة، من العسير فصل كل عامل منها على حد، وتحديد مدى فاعليته في إحداث العنف. أثناء تحليل عوامل العنف ومناقشتها لا بد من التحفظ إلى أبعد الحدود، والذي يدعو إلى ذلك هو تعقد الظاهرة وتعقد السلوك البشري نفسه هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن فصل العوامل المتداخلة في الظاهرة وفي السلوك قد يؤدي إلى الاعتقاد بأن وجود هذه العوامل بذاتها، لا بد أن تؤدي حتما إلى العنف، وهذا بعيد عن الصواب كل البعد. العبرة بتفاعل هذه العوامل، لأن مادة البحث هي الطبيعة البشرية المعقدة التركيب والدائمة التغيير.

المؤكد هو أن العنف أو الإجرام ليس حالة طبيعية، إنه سمة الحالة الاجتماعية التي يتشكل فيها التنافس بين الحاجة والإشباع وبين الرغبة والندرة. على كل، الأمر يتعلق بمستويات أساسية مترابطة وحلقات متكاملة لهذه الظاهرة، المستوى الأول يتعلق بالوضعية التي تدفع إلى العنف أو الوضعية ما قبل العنف والمتمثلة في الظروف العائلية والمدرسية التي تؤدي إلى التهميش. والمستوى الثاني يتمثل في الأزمة الاقتصادية التي تمس البلاد وأعداد كبيرة من البطالين الذين يجدون صعوبة التكيف والاندماج. أما النقطة الثالثة فهي ضعف الرقابة الاجتماعية وعجز الضوابط خاصة العائلية على التوجيه.

فمن هنا نستنتج، أن الوضعية الحقيقية لهؤلاء الشباب هي وضعية المهمشين المعبدن عن المكانة الاجتماعية اللائقة بهم، وعقدتهم هي عقدة الدونية الاجتماعية وشعورهم بفقدان الثقة في القدرة على الاندماج الاجتماعي والمهني.

إن انتشار السلوك العنفي وتوسعه ليمس أعدادا متزايدة من الشبان ممن يعيشون نفس الاضطرابات، وتحركهم أوضاع وتناقضات متطابقة ومتشابهة تشابه الأحياء من بطالة وقلة مناصب العمل، بعد أن عجزت المنظومة التربوية الحفاظ في صفوفها بهؤلاء وتوفر لهم تكوينا شاملا وأطول مدة ممكنة. كما أنه أصبح السلوك العنفي أكثر شدة، فبعد أن كان وليد التهميش واللامبالاة المجتمع بالشرحية المنتجة لهذا العنف أصبح من أجل التغيير. كما أنه بعد أن كان عنفا كلاميا أي عنف معنوي أو رمزي، تحول مع مرور الوقت إلى عنف جسدي أو مادي.

لقد اتضح جليا أن الوضع الاقتصادي له علاقة مباشرة في استقرار وتماسك وسعادة الأسرة الجزائرية، ذلك أن الوضع الاقتصادي السيئ سواء من حيث الفقر أو انخفاض الدخل وانعدامه في بعض الحالات، يمكن أن يؤدي إلى تصدع بنية الأسرة، فكلما انخفض المستوى الاقتصادي للفئات الاجتماعية الفقيرة، كلما اندفعت بعض الأسر بسرعة نحو التفكك والانحلال، ولهذا فإن أسر الأطفال المنحرفين هي الأكثر تفككا واضطرابا، لأنها الأكثر انخفاضاً في المستوى الاقتصادي.

إن حجم المأساة يتمثل في وجود جيش من البطالين عن العمل في بلد لا يتعدى سكانه 35 مليون نسمة وعجز في السكنات الاجتماعية وأعداد يقدر بالآلاف من الجامعيين والمؤهلين خارج دائرة التشغيل وفي بطالة دائمة وغير ذلك من الأوجاع التي تؤلم الاقتصاد الوطني والمجتمع بصفة عامة. ومما زاد الوضع حدة، عدم الاستقرار السياسي وهو العامل الرئيسي للنمو الاقتصادي، هذا فضلا عن الآثار التي خلفتها برامج الإصلاح الاقتصادي وغلق مؤسسات كثيرة،

فارتفاع الإضرابات والتذمرات في السنوات الأخيرة ما هي إلا دليل على الإفرازات الأولى لهذا الإصلاح. فهذه الإصلاحات وجهها مأساوي اجتماعيا، يظهر خاصة في تدني القدرة الشرائية وانتشار الفقر والبطالة وتأخر الأجور وتجميدها وانخفاض المنح والتعويضات.

فالإرهاصات التاريخية وخاصة العجز الاقتصادي لا يمكن لها إلا أن تكون مصدرا لحالة اجتماعية سيئة، بحيث أصبح كثيرا من الأولياء عاجزين عن توفير الحد الأدنى من العيش لمن يعولونهم. من هنا، يبدأ الإهمال وسوء المراقبة، وتظهر مؤشرات أخرى تحدد تأثيرات هذا الوضع من الطلاق والإقامة في مساكن ضيقة ورخيصة... الخ.

فمثل هذه الحياة تفقد الأولياء الثقة في أنفسهم ويفقد الأبناء الثقة فمن حولهم، وفي كل القيم والضوابط التي كان من المفروض أن توجههم وتراقبهم وتضع رقابة وتوجيه الوالدين لهم. وعندما يكون ثمة فقدان للرقابة يفقد النظام المعياري كل دقته وفعالته أو جزءا منها وتكف الحقوق والواجبات عن أن تجاز فعليا، لأن الناس لا يعودون يعملون بما هم ملزمون، ولا يعودون بشريعة الموجبات الخاضعين لها، أو لأنهم لا يعرفون إلى من سيلجئون لتغليب حقوقهم الخاصة عندما يتم خرقها، وينجم عن ذلك العنف والفوضوي وانتشار العلاقات العداوية والعلاقات غير المنتظمة في المجتمع.

ومهما تكون خطورة الوضع الاقتصادي على تصدع الأسرة وعدم استقرارها، فهناك مؤشرات متعددة تحدد تأثيرات هذا الوضع منها الطلاق بين ذوي الدخل الضعيف والقسوة والإهمال لكثرة الأطفال نتيجة الحرمان والانحلال الخلقي في كثير من الحالات. مثل هذه الظواهر تولد عند الطفل العنف والقلق وتؤدي إلى التخلف الدراسي والهروب من المدرسة أو وحتى الخروج عن سلطة الوالدين. وعندما تعاني الأسرة التفكك والاضطراب وعدم الاستقرار يخلق عند الطفل الشعور بالعزلة والتهميش.

ومن المعترف به كذلك هو أن العنف والإجرام والخرفان الشباب عندنا يتمركز في أوساط المدن وأحيانا في أحياء معينة، خاصة التي تنشأ في الضواحي وتكون قبلة للنازحين من القرى والمدن للإقامة فيها طالبين العمل ومستوى معيشي أحسن. ومع هذا فإن الحياة الأسرية تتطلب مكانا طبيعيا تقوم فيه بأداء وظيفتها، لأن كما نعرف، فإن الأسرة هي الهيئة الاجتماعية الأولى التي تقوم بالتنشئة الاجتماعية وتنمية شخصية الفرد.

فالمسكن يعتبر الوسيلة التي توفر الإمكانيات الملائمة للمساعدة الأسر على القيام بوظيفتها، فكثير من أسرنا خاصة في الأحياء الشعبية للعاصمة تعيش ظروفًا سكنية غير ملائمة، فكثير منها يعيش في غرف وشقق صغيرة، وحتى تحت وفوق العمارات، مساكن لا تعرف الشمس والمرافق العامة للنظافة. لا شك أن وظيفة البيت هامة جدا، لأنه المكان الذي يشبع فيه جزء كبير من احتياجاتنا المادية والعاطفية والعائلية والثقافية والروحية من هنا لا غرابة من انتشار ظاهرة استهلاك المخدرات والإدمان على الخمر واللحوم إلى العنف والتسول والرغبة في الهجرة والذهاب بعيدا عن هذا الواقع.

النتيجة العامة التي نراها ممكنة، هي أنه يمكننا التعرف على الأقل على مفهومين للعنف، الأول نظامي استراتيجي، قد يكون مصدرا للسلطة، تستعمله للحفاظ عليها ولتثبيت مصداقيتها. والثاني غير نظامي أو ما يسمى بالفوضوي، هذا النوع الثاني لا يمكن اعتباره عفوي، بل ينجم عن انتشار العلاقات العداوية في قطاعات غير منتظمة في المجتمع. وأسبابه تعود إلى حالة عدم الاستقرار والانتماء التي يكون فيها المجتمع في قطاعات مثل الأسرة والمدرسة والمجتمع ككل.

فيظهر هذا العنف في وجوه متنوعة، تارة يكون غامضا على شكل نزاع وصراع وخصومات، وتارة أخرى يظهر بوجه آخر، يذهب حتى إلى تنظيم جماعات صغيرة تقوم بارتكاب أعمال تخريب وتكسير وتعديات على الأفراد والممتلكات.

فكلتا الحالتين تبشران ما بوجود أزمة عميقة في المجتمع. وعندما تعجز الضوابط الاجتماعية على احتواء هذه الأفعال وإيجاد تسوية لها وتعجز الضوابط القانونية على تطبيق القانون بفعالية، نعم حالة لا أمن التي تشكل أعلى درجة من درجات التدهور الاجتماعي والاقتصادي التي تطرح بدورها المشكلة السياسية، خاصة وأنها تشهد حالة احتكار القوة، وبالتالي تظهر جليا حالات الارتباك السياسي والقانوني التي تؤدي بدورها إلى تشنج القطاعات الاجتماعية الأخرى الإدارية والاقتصادية والثقافية.

ولم نجد أحسن مما قاله الأستاذ خليل أحمد خليل عن العنف ويصفه بأنه ظاهرة اجتماعية واقعية تجسد تفسيرها في التاريخ الإنساني ذاته وفي توجه الطاقات النفسانية والاجتماعية والاقتصادية، أي طاقات القوة نحو تنازع الوجود و تغالب الإرادات. ومما لا ريب فيه أن الفرد أو الجماعة يكتسبان السلوك العنفي/ اللاعنفي من خلال الثقافة التي توجه المجتمع وتحكمه أو لا تحكمه من خلال أدوات الضبط العنفي ومعايير السلوك وقيم السياسة (خليل أحمد خليل، 1980، ص138).

تجدد ظاهرة العنف بمختلف الأشكال خاصة باستمرار بعض العوامل المساهمة في التغيير الاجتماعي وفي ظل انتشار الحركات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع، فالمرحلة الانتقالية التي تميز التشكيلة الاجتماعية من التوجه الاشتراكي للتوجه الليبرالي ينتج تناقضات تظهر في شكل صراعات وتناحر وتصادم وهو ما يمكن تسميته حراكا ويأخذ اشكالا من العنف المادي لكن خاصة العنف المعنوي مثل تداول شعارات وخطابات وأغاني معادية وانتقادية.

ما يعرف على الحركات الاجتماعية المعاصرة انها استفادت من التكنولوجيا عن طريق حشد الاشخاص في مختلف انحاء العالم، ارتبط هذا التطور بظهور حالة من القلق الاجتماعي التي تنطوي على شعور بالاستبعاد بسبب اختلال أنماط الحياة، وهو ما يولد حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي، وقد يكون ذلك سبباً في شعور بعض الجماعات بالقلق الاجتماعي لأسباب دينية أو اقتصادية أو أي أسباب اجتماعية أخرى. هذا القلق الاجتماعي قد يعبر عن نفسه في صورة سلوكيات عشوائية غير منظمة أو ربما يقود إلى ظهور حركات اجتماعية تدفع إلى مزيد من الإثارة الجماعية التي تدفع الأفراد إلى سلوك بشكل جماعي بصورة تلقائية لمواجهة هذا القلق وصياغة نموذج معين للسلوك، وهو ما يولد نوع من الوعي الذاتي لدى الجماعة ويميزها عن أنماط القيم الأخرى السائدة في المجتمع. ومع انتشار حالة الإثارة الجماعية، فإن الحركة الاجتماعية تنمو عن طريق ظاهرة العدوى الاجتماعية وجذب آخرين للجماعة ممن يقنعهم النموذج أو السلوك الجديد (عمر دراس، تقديم، دفاثر انسانيات، العدد 08، ماي 1999، ص. 12).

إن أهمية القلق الاجتماعي تتمثل في اعتباره المدخل الأول لتحطيم الأنماط ونماذج السلوك الاجتماعي السائدة، وهو ما يمهّد الطريق لظهور فعل جماعي جديد يتبلور في صورة أشكال من الحركات الاجتماعية التي تبدأ غير منظمة ثم تصل إلى مراحل متقدمة من التنظيم، وتكون بالتالي الحركة الاجتماعية وليدة للتغيرات التي يمر بها المجتمع وتتراكم عبر فترة من الزمن. الحركات الاجتماعية المعاصرة هي الحركات ذات الأهداف النوعية أو الاجتماعية العامة العابرة لحدود الطبقات الاجتماعية والبناء السياسي، تتوفر على وعي بذاتها داخل محيطها، وهي تسعى إلى إنجاز تغيير في إطار هذا الوعي، كما أن لها نسفاً قيمياً مرجعياً ورمزياً، كما أنها تسعى إلى الاستقلال والاستقواء بالذات. وفي الوقت ذاته تشارك الحركات الاجتماعية في تهيئة مناخ مختلف سياسياً واجتماعياً وثقافياً، كما أنها تثير الصراعات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية المتشابكة. وما تثيره من قضايا قد يغمس في الفضاءات العامة ويكون له تأثير سياسي واضح. ويمكن أن تقتصر على النطاق المحلي الذي وجدت فيه، وليس بالضرورة أن يكون لها بعد وطني، الحركة الاجتماعية حركة شعبية لأننا نلمس اتجاهاتها نحو الفئات الشعبية المختلفة.

وفيما يتعلق بمستوى التنظيم، فينبغي أن يتوفر للحركة الاجتماعية آليات لتعبئة الموارد المادية والرمزية. وهي تختلف عن الهبة أو التمرد العفوي الذي يفتقد إلى أي درجات من الوعي والتنظيم. وإذا كان كل تنظيم ليس بالضرورة حركة اجتماعية فإننا نستبعد المنظمات التنموية، والخدمية والخيرية، أو الهياكل التنظيمية الفارغة، التي لا يتوفر لها مطالب اجتماعية تسعى من خلالها إلى تغيير في الحالة الراهنة التي لا تمثل مشكلة بالنسبة لها، أو لا تنطوي على هوية محددة أو مرجعية خاصة بها. وإذا كانت الحركات الاجتماعية تختلف عن المؤسسات التي تخضع لتنظيم صارم وعضوية ثابتة، فإن وجود هذا التنظيم لا ينفي صفة الحركة الاجتماعية.

أما الحركات الاجتماعية المقاومة لسياسات العولمة، فهي الحركات الاجتماعية التي تستهدف التأثير في المجتمعات في اتجاه مضاد لتأثير سياسات ليبرالية، أو التي تسعى للدفاع عن بعض الفئات الشعبية التي تعصف. ولا نعني أن تمتلك المقاومة فهما متكاملتا لتلك السياسات والوقوف على استراتيجية مقاومتها، فهذا لا يتوافر إلا لقوة سياسية منظمة، وينفي في الوقت ذاته صفة الحركة الاجتماعية.

فالحراك الاجتماعي أو الحركة الاجتماعية التي تعرفها الجزائر حاليا كثر مما تتميز به هو الجزائر حاليا كثر مما تتميز به هو الطابع السلمي لها نظرا لمختلف التجارب التي تم الاستفادة منها وكذا تجربة الـدة منها وكذا تجربة الجزائر في العشرية السوداء، كما أن وسائل التكنولوجيا والوسائل التواصل الاجتماعي لها دورا لا يستهان به بل كان فاصلا لها بين الطابع السلمي والشكل العنيف الذي كان منتظرا أن يكون.

الخاتمة :

يندرج العنف في الحقل التضاد مع الآخرين. وهو تجربة نفسانية اجتماعية غير منفصلة عن تغيرات المجتمع ومسارته التاريخية. فالقراءة السوسولوجية لظاهرة العنف لا يجب أن تخرج عن التاريخ، لذا يجب دراسة الحالات العنيفة بكل ما يتصل بهذه الوقائع وما يحيط بها وبظروفها ومكوناتها. والمسار التاريخي للمجتمع الجزائري لم ينحو من هذه التغيرات والتقلبات، فهو نجد تأثير الحركات الاجتماعية في التطور التاريخي للمجتمعات، وذلك من خلال الضغط الذي تمارسه على الأشخاص الذين بيدهم مقاليد الحكم، كما تمارسه على نخب أو صفوات القوة، ويمكن للحركة الاجتماعية أن تمارس أيضاً ضغوطها بطرق عديدة أهمها: حملات الدعاية والنشر لكسب الرأي العام كما قد تستخدم في ذلك التهديدات... إلخ.

يشهد ويخوض تحولات حاسمة، طبعاً ليست التغيرات الجارية سحابة عابرة، بل تدرج في نطاق التحولات الاستراتيجية والتنموية، والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية العميقة.

هذا ويبقى تحديد سياسة متكاملة للتكفل بقضايا الشباب مرتبطاً بكل نوع من أنواع محاربة أساليب التهميش والاستبعاد، ومهونا بالإدماج الاجتماعي والمهني للشباب، وكذلك بترقية برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بالبحث عن وسائل من شأنها أن تدعم التعامل في مختلف العمليات المخصصة للشباب.

إن كل التأملات حول مشاكل الشباب ما فتئت أن بينت بجدّة متزايدة وباستعجال، أن التشغيل يشكل نواة المشاكل القائمة أمام دخول الشباب معركة الحياة العاملة وإدماجهم عالم الكبار. ويكمن الهدف الرئيسي في التكفل بالشباب تكفلاً شاملاً ومتماسكاً لا سيما الشباب الراسب في المنظومة التعليمية، من خلال التكوين والإدماج في الحياة العملية والاجتماعية، ومراعاة الحاجيات المتزايدة، وإيجاد صيغ وأطر كفيلة باستحداث مناصب شغل ضمن نشاطات إنتاجية متنوعة.

ولكن قبل العمل يجب أن نرشد التخطيط ونبعد عن الارتجالية والتجارب الفاشلة، وبين التخطيط والعمل لا بد من توفير أجواء الأمن والاستقرار وإشاعة ثقافة الكسب لإعادة هيكلة العقل الجزائري ليصبح عقلاً منتجا بعد أن وجه إلى الاستهلاك، لأن التغيير الحقيقي يبدأ من داخل الإنسان وليس من خارجه. ويجب أن يكون الهدف النهائي والأسمى رفع مستوى المعيشة لجميع أفراد الشعب، حتى تتحقق الحاجات الإنسانية الأولية لكل فرد.

المراجع باللغة العربية :

- سعد جلال، علم النفس الاجتماعي، الطبعة الثانية، نشأة المعارف، الإسكندرية، 1984.
- حميش سليمان، " إصلاح المنظومة التربوية : البرنامج بين الأصالة و المعاصرة "، الوحدة، العدد 408، أبريل 1989.
- محمد علي محمد، العالم العربي والتغير الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.
- محي الدين مختار . محاضرات في علم النفس الاجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، بدون تاريخ.
- اليونسكو : معجم العلوم الاجتماعية . تأليف جماعة من الأساتذة العرب ، القاهرة ، 1975.
- ناجي سفير، محاولات في التحليل الاجتماعي، تر: م.ع. بن ناصر ، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.

- سامية حسن الساعاتي، الجريمة والمجتمع، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.

- باسا غانا، مبادئ في علم النفس الاجتماعي، ترجمة : بوعبد الله غلام الله ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.

- خليل أحمد خليل، مضمون الأسطورة ، الطبعة الثانية ، دار الطليعة ، بيروت ، 1980

المراجع باللغة الفرنسية :

- TOURAINE (A.) : Les Mouvements Sociaux : Objet particulier ou problème central de l'analyse sociologique ? In. revue française de sociologie, Tome XXV, Série I, 1984.

- CHIKHI (S.) : l'Ouvrier, la Vie et le Prince ou la Modernité Introuvable, In “ L'Algérie et la Modernité”, Ed. CODESRIA, Dakar, Sénégal, 1989.

- Le Comité de Coordination Interuniversitaire, Bulletin de liaison, Numéro Un, Alger, Imprimerie DINA, 1988.

- ADDI (L.), Etat et Pouvoir , Ed. O.P.U, Alger, 1990.

- BENATIA (F.), “ Un Fléau Social : La Délinquance”, In Peuple Méditerranéen, N° 24, 1983

- GALLAND (O.), Les Jeunes, Ed. La Découverte, Paris, 1990.

- BOUKHOBZA (M.), Octobre 88, Evolution et Rupture, Ed. Bouchène, Alger, 1991.

- CHESNAIS (J.C.), Histoire de la Violence, Ed. Piere Lafond, Paris, 1981.

- GALLAND (O.), “ Précarité et entrées dans la vie”, Revue Française de Sociologie, Tome XXV, Série I, 1984.

- APTER (D. E.), Pour l'Etat Contre l' Etat, Ed. Economica, Paris, 1988.